

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ٣٣

الاثنين، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

السيد إبراهيم غامباري، قدّم يوم الأربعاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، تحضيراً للنظر في البند ٣٨، "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا"، إحاطة إعلامية بشأن هذا الموضوع في الجلسة غير الرسمية الثانية التي عقدها المكتب، والتي كانت جلسة مفتوحة لكل الدول الأعضاء.

وأود أن أدلي ببيان في سياق المناقشة المشتركة.

إن البندين قيد النظر في المناقشة المشتركة الحالية يدلان على الأهمية التي توليها الجمعية العامة للاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وهي مسألة تشكّل إحدى الأولويات الرئيسية في جدول أعمال الأمم المتحدة. وتوفر تقارير الأمين العام بيانا واضحا للحالة السائدة اليوم في أفريقيا. فهي تصف التقدم المحرز وتحدد العقبات الباقية فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات التي قطعت لصالح أفريقيا، وخاصة في إعلان الألفية وفي إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وإذ أنتقل أولا إلى البند ٣٨ من جدول الأعمال، بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإنني أرحب

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البندين ٣٨ و ٤٦ من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:

التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام (A/59/206)

(ب) أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم

والتنمية المستدامة في أفريقيا

تقرير الأمين العام (A/59/285)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان

النامية، ولا سيما في أفريقيا

مذكرة من الأمين العام (A/59/261)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لعل الأعضاء يذكرون

أن وكيل الأمين العام والمستشار الخاص المعني بأفريقيا،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إن الآثار الضارة المترتبة على العولمة؛ ونزوح الأدمغة؛ واستمرار متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز والملاريا والأمراض الوبائية الأخرى؛ والفجوة التكنولوجية؛ وعبء الدين؛ ونقص المساعدة الإنمائية الرسمية: كلها تشكل عقبات ما زال التغلب عليها لازما.

وصحيح أن أفريقيا تستفيد من اهتمام المجتمع الدولي، وخاصة منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها المتعددة الأطراف والشائون. وهنا أود أن أشيد بالأمين العام على تشكيله فريقا رفيع المستوى معنيا بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وفي ذلك الصدد، أرحب بالمساعي التي يبذلها مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بأفريقيا. ومع ذلك، فإن الأمر المقبول بشكل عام هو أن إجراء تحسن مجد في الحالة في القارة يقتضي تعبئة مكثفة على جميع الصعد وتماسكا سياسيا أكبر وتنسيقا أفضل للأنشطة، وقبل كل شيء، تخصيصا كبيرا لموارد إضافية لتمويل تنمية أفريقيا.

إن أفريقيا، التي أعطت الكثير لسائر العالم، بحاجة الآن إلى دعم العالم.

وفيما يتعلق بالبند ٤٦ من جدول الأعمال، فإن مذكرة الأمين العام المعنونة "٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا" (A/59/261) تذكرنا بأنه ما زال التغلب على العديد من التحديات لازما. وتحدد آفة الملاريا اليوم ٤٠ في المائة من سكان العالم وهي مسؤولة كل عام عن ٣ ملايين من الوفيات تقريبا في جميع أرجاء العالم، منها مليون وفاة في أفريقيا. وتستنفد الجهود الرامية إلى كبح تلك الظاهرة موارد مالية كبيرة، وما زالت أوجه التقدم العلمي بطيئة في البحث عن لقاح مضاد للملاريا، بالرغم من أنها واعدة بالخير.

بحقيقة أن الأمين العام قد أبرز التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية بالذات في تعزيز السلام والأمن وفي تنفيذ البرامج والمشروعات ذات الأولوية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيد الاقتصادي. ويشهد ذلك التقدم على تصميم الزعماء الأفارقة والشعوب الأفريقية على الأخذ بزمام مصيرهم. وعلى الصعد القارية ودون الإقليمية والوطنية، تشاهد المزيد من الأدلة على ذلك التصميم في صياغة السياسات؛ وإنشاء آليات مؤسسية مناسبة في إطار الاتحاد الأفريقي مثل مجلس السلام والأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فضلا عن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران - التي انضم إليها بالفعل بشكل تطوعي ٢٣ بلدا أفريقيا؛ وإعداد المشروعات والبرامج؛ وتعزيز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والديمقراطية.

ومما يدعو إلى التشجيع على نحو خاص أن نلاحظ أن تضايف كل تلك الجهود بدأ اليوم يسفر عن نتائج بالمساعدة على تحقيق خفض كبير في مستوى الأزمات والصراعات المسلحة التي ما فتئت تعصف بالقارة. وفي ذلك الصدد، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية الرامي إلى منع نشوب الصراعات وتسويتها وإلى المحافظة على السلام أمر جدير بالترحيب به.

بيد أن هناك حاجة إلى زيادة جهودنا في مجال بناء السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع، وخاصة في سياق المبادرات الإقليمية، التي ينبغي أن تتلقى دائما، حيثما دعت الضرورة دعما جوهريا من المجتمع الدولي في سياق الأمن الجماعي الذي وصفه الميثاق.

وفي السياق الحالي، فإن النية الحسنة لأفريقيا وحشد مواردها الداخلية لن يحققا بمفردهما انتعاش القارة الذي نود جميعنا أن نشهده.

إن الملاريا وتخلّف النمو ليسا حتميين؛ ويمكننا ويجب أن نتغلب عليهما.

السيد إيسان (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): إن من المطمئن أن نراكم، سيدي، ترأسون هذه المناقشة بشأن بنود جدول الأعمال المتصلة، على التوالي، بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبأسباب الصراع في أفريقيا وبمسألة الملاريا.

ويشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المجموعة الأفريقية بشأن مسائل حيوية بالنسبة لنا.

ولاحظ الأمين العام، في تقريره الوارد في الوثيقة A/59/285، انخفاض عدد البلدان الأفريقية التي تمر إما بصراعات مسلحة أو باضطرابات سياسية. ويشكّل ذلك التقسيم انعكاسا حقيقيا للجهود الهائلة التي ما زالت الحكومات الأفريقية تبذلها لتعزيز السلام والأمن في القارة. والأمر المفهوم تماما هو أن زعماءنا ما زالوا يبقون تلك المسألة قيد نظرهم، لأنه من المقبول بشكل عام أن أكبر التحديات التي تواجه أفريقيا هو تحدي المحافظة على السلام والاستقرار - أو، بدلا من ذلك، تحدي احتواء الصراعات أو تسويتها. ويشكّل ذلك تحديا واحدا نجابهه بعزم ثابت، لأننا ليس في وسعنا أن نتحمل إهدار الموارد النادرة على الصراعات.

إن القادة الأفارقة، إذ يدركون أنه لا يمكن تحقيق تنمية ذات مغزى دون توفير السلام والأمن الداخليين، ضاعفوا جهودهم في ذلك الصدد. ومما يدعو إلى السرور أن تقرير الأمين العام يعترف بتلك الحقيقة بإظهاره على نحو محدد جهود بناء السلام التي تبذل على كلا الصعيدين دون الإقليمي والقاري. وكان الجهود البارز ضمن تلك الجهود إنشاء مجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي في أيار/مايو الماضي، الذي شكّل تطورا تاريخيا ميمونا ذكره على نحو

وطلبت الجمعية العامة إلى المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم للمنظمات التي تتعاون في الجهد الرامي إلى دحر الملاريا. وفي ذلك الصدد، فإن منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة مصدران لتقديم الدعم الرئيسي في استكمال الجهود التي تبذلها البلدان التي تلحق بها الملاريا ضررا كبيرا.

كما أن الجمعية العامة ناشدت صناعة الأدوية أن تعي الطلب المتزايد على إنتاج مركّب فعال لعلاج الملاريا، وخاصة في أفريقيا، وأن تنشئ تحالفات وشراكات جديدة بغية ضمان أن يحظى كل الأشخاص المعرضين للخطر بإمكانية الحصول العاجل على علاج فعال ومعقول التكلفة وعالي الجودة. كما أن برامج مثل مبادرة "دحر الملاريا"، التي تبلورت في مؤتمر قمة رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في أبوجا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، مكّنت من المضي قدما نحو توفير علاج محسّن وأكثر فعالية للوقاية من الملاريا في أفريقيا. وأحرز تقدم كبير عند اعتماد عدد من البلدان الأفريقية خططها الاستراتيجية وطنية بهدف تحقيق الأهداف التي حددت في أبوجا.

ومنذ عام ٢٠٠٢، أصبح الصندوق الدولي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والسل والملاريا مصدرا للتمويل الإضافي لمكافحة آفة الملاريا. بيد أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود بغية حشد المزيد من الموارد اللازمة في ذلك الصدد. ويجب أن تكون الجمعية العامة على استعداد للتعنت لضمان إمكانية نجاح جميع الجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا. وسيتعين عليها أن تضطلع بدورها بوصفها منتدى عالميا في مكافحة تلك الآفة - التي تشكّل جزءا من مكافحتنا للفقر. وستستمر الجمعية في تعزيز التنمية البشرية بغية ضمان، وأكرر ذكر هدف منظمة الصحة العالمية، "حصول جميع الشعوب على أعلى مستوى ممكن من الصحة".

وبالتالي إذا أريد لأفريقيا أن تعزز السلام وتمضي على طريق التنمية المستدامة، فإن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي سيكون بحاجة إلى أن يعزز بغية الاضطلاع بولايته. ومن شأن ذلك أن يقتضي تقديم دعم كبير من الأمم المتحدة، فضلا عن التماسك المؤسسي بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل الصراع في أفريقيا. وبالتالي فإننا نحث الجمعية العامة أن تأخذ ذلك في الحسبان خلال هذه الدورة لدى استعراضها لاتفاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونرحب بإشارة الأمين العام إلى أنه سيوجه الوكالات والإدارات والمكاتب ذات الصلة إلى أن تنظر في إيجاد سبل جديدة للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ويجب ألا تعتبر المكاسب الكبيرة التي حققت حتى الآن في تعزيز السلام والأمن في أفريقيا من المسلمات. فما زالت هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ خطوات ماثلة لتعزيز الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص، بغية ألا تتغذى الصراعات على نحو إضافي بأفة تخلف النمو والفقير. وفي ذلك الصدد، فإننا نؤكد من جديد على أن في متناول أفريقيا مخططا استراتيجيا في وسعه أن يمكّن القارة من إعادة السلام والأمن، ومكافحة الفقر الواسع الانتشار، وتسريع النمو والتنمية المستدامة وعكس هميش أفريقيا في عالم يتصف بالعوامة.

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي صممت لتعزيز تنمية شاملة ومستدامة، تشكل الإطار الإنمائي المحلي لأفريقيا؛ وعمرها لا يتجاوز ثلاث سنوات إلا قليلا. ونظرا لإمكانية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مصاير أفريقيا الاقتصادية فإن من الحتمي أن نغتنم أي فرصة تتاح لاستعراض تنفيذ المبادرة. وبالتالي فإننا نشعر بالسرور لمشاركتنا في هذه المناقشة.

صائب تقرير الأمين العام. وتم الشروع في عمليات رئيسية منذ إنشاء المجلس، وخاصة نشر عملية السلام في بوروندي وبعثة مراقبة أفريقية في السودان.

كما أن الأمر الوثيق الصلة بالموضوع هو أن نشير إلى حكمة قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الذي تعهد المجلس بموجبه، في جملة أمور، بتقديم الدعم للاتحاد الأفريقي في عزمه على تعزيز وجوده في دارفور. ونحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قاطبة أن يظهرها مساندتهما بطريقة ملموسة.

وتريد أفريقيا المحافظة على الاتجاه المتناقض لعدد الصراعات، حتى تتمكن من التركيز على التحديات الإنمائية. ولذلك السبب فإننا ندين، بأقوى العبارات الممكنة، المؤامرة الفاشلة للمرتزقة لزعزعة استقرار الحكومة في غينيا الاستوائية. ونأمل أن تؤيد الجمعية العامة مشروع القرار الذي تعترّم مجموعة الدول الأفريقية عرضه بشأن مسألة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم.

ونؤمن أن إيجاد تسويات دائمة للصراعات في أفريقيا يستلزم تقديم دعم مناسب من المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نقر بالإسهامات التي تقدمها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره. وفي الواقع، فإن قيام شراكة نشطة ومجدية بين أفريقيا والمجتمع الدولي من أجل تعزيز السلام والأمن أمر حتمي. ومن ذلك المنطلق، فإننا نؤمن أن التعاون الوثيق فيما بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة الذي أبدي في تناولها للأزمة في غينيا - بيساو كان أمرا رائعا.

ونظرا لندرة الموارد في أفريقيا، فإن هناك حاجة مبررة لتقديم المزيد من الدعم الخارجي، ليس لاستكمال وتعزيز جهود القارة لتعزيز السلام والأمن فحسب بل أيضا للمحافظة على الفوائد الكبيرة للسلام التي تحققت بالفعل.

أعلى مستويات الحكومة لأنه يستند إلى حقيقة أن من المتوقع أن تنصدر الزراعة في إطار الشراكة الجديدة النمو الاقتصادي في مسعى أفريقيا إلى أن تصبح قارة خالية من الصراعات ويمكن للأشخاص أن يشاركون فيها بفعالية في النشاط الاقتصادي.

وتوفر المبادرات المذكورة آنفا وغيرها الأساس لأن نقول إن الشراكة الجديدة قد انطلقت. ولكننا نود أن نؤكد على أننا ما زلنا في بداية رحلة طويلة. وبالتالي ينبغي ألا يغيب عن المجتمع الدولي حجم الدعم الإنمائي والاستثمار اللازمين لوضع القارة على مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة هدف خفض مستوى الفقر والجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

إننا نقدر الدعم الذي قدمه مختلف شركاء البلدان الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة، بما في ذلك الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة. وذلك يتماشى مع مبدأ وروح الشراكة الكامن في البرنامج، وهو الدعم الذي تشكل فيه نماذج جديدة بالثناء خطة عمل أفريقيا لمجموعة الدول الثماني، ولجنة بلير لأفريقيا، وحساب تحدي الألفية ومنتدى الشراكة الخاص بأفريقيا. كما أننا نرحب بالدعم الذي قدمته للشراكة الجديدة حتى الآن المؤسسات المالية الدولية، بما فيها بنك التنمية الأفريقي والبنك الدولي. ويحدونا الأمل أيضا في أن تتم المحافظة على الحوار بين مجموعة الدول الثماني وأفريقيا، الذي أثبت حتى الآن أنه آلية مفيدة للتعاون، وأن يترجم هذا الحوار إلى التدفقات المالية التي تفسر الحاجة إليها لتنمية أفريقيا.

وعلاوة على ذلك، فإننا نؤمن أن الأمم المتحدة، بما فيها صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، في موقع يسمح لها تماما بالإسهام في تسريع تنفيذ برامج الشراكة الجديدة. ولكن مستوى الموارد الوارد في تقرير الأمين العام

وفي الواقع، فإن مما يثير الاهتمام أيضا أن نلاحظ أن حوارا متعدد أصحاب المصلحة للشراكة الجديدة سيجري بعد أيام قليلة في جوهانسبرغ. والغرض من إجراء الحوار هو تمكين الزعماء الأفارقة والشركاء الإنمائيين ومنظمات المجتمع المدني - بما فيها المنظمات غير الحكومية - وأصحاب المصلحة الآخرين من استعراض ثلاث سنوات من تنفيذ الشراكة الجديدة واستكشاف السبل لحشد موارد محلية وخارجية لتسريع تنفيذ البرامج والمشروعات التي تحظى بأولوية للشراكة الجديدة.

إن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/59/206 مفيد تماما في تقدير التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة. وفي الواقع إنه مما يبعث على السرور أن نلاحظ أن التقرير يعترف بالجهود التي تبذلها الحكومات الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية في ذلك الصدد، وخاصة من حيث

”وضع أطر السياسات القطاعية وفي تنفيذ برامج ومشاريع محددة وفي تحديد أهداف الإنفاق على الأولويات القطاعية المختارة للشراكة الجديدة“. (A/59/206، الفقرة ٣)

ويبرز التقرير عددا من البرامج والمشروعات الأساسية التي تحظى باهتمام كبير لدى البلدان الأفريقية. ولا يتوقع لمشروعات البنية التحتية التي تقترح، وهي تتعلق إلى حد كبير بالمواصلات والطاقة، أن تعزز قدرة أفريقيا على المنافسة فحسب بل من المتوقع أيضا أن تعمق التكامل الاقتصادي لأفريقيا. ونموذج آخر على برنامج أساسي هو مشروع الشراكة الجديدة للمدارس الإلكترونية الذي حظي بتأييد لجنة التنفيذ التابعة لرؤساء الدول والحكومات على أساس تقدير للحاجة إلى ضمان ألا تتخلف أفريقيا في اقتصاد عالمي تحركه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالمثل، فإن برنامج التنمية الزراعية الشامل لأفريقيا يحظى بالدعم على

والتنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي دون الإقليمي المعجل والقاري من خلال تشاطر الخبرات وتعزيز أفضل الممارسات وأنجحها، بما في ذلك التعرف على أوجه القصور وتقييم احتياجات بناء القدرات“.

وقد أصبحت الآلية رائجة إلى الحد الذي جعل خمسة بلدان أخرى تنضم إليها في شهر تموز/يوليه الماضي، مما جعل إجمالي عدد البلدان المنضمة إليها ٢٣ بلدا. وبالنظر إلى انضمام بلدان أكثر إلى الآلية، ستصبح أفريقيا أول منطقة في العالم تمارس التقييم الذاتي على أساس مبادئ أساسية للحكم الرشيد. ويتضح جليا أن أفريقيا جادة في ذلك الصدد من أن عملية الاستعراض قد بدأت بأربعة بلدان تقريبا.

وأود أيضا أن أبرز الجهد الكبير الذي بذلته الحكومات الأفريقية للتصدي لآفة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز ولتعزيز شراكة دحر الملاريا وحملة الحد من الأمراض القاتلة الأخرى في أفريقيا. ولمواجهة هذه الحالة المقلقة، التزمت حكومات عديدة في أفريقيا بتخصيص ١٥ في المائة من ميزانياتها الوطنية لقطاع الصحة. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت الدورة العادية الثالثة لجمعية الاتحاد الأفريقي، التي عُقدت في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠٠٤ مقررًا بشأن تنفيذ إعلان أبوجا ومابوتو بشأن الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة. وهنا، من المهم ذكر التوصيات الابتكارية الواردة في تقرير الدورة الاستثنائية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصحة الأفارقة، الذي عُقد في جنيف في ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٤.

ونناشد المجتمع الدولي تأييد مبادرات أفريقيا بتوفير موارد إضافية يمكن التنبؤ بها لتمويل وتحديث نظام أفريقيا

يشير إلى الحاجة إلى أن تزيد منظومة الأمم المتحدة بقدر كبير من دعمها، وخاصة في مجال بناء القدرات، الذي تعاني فيه البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية من قيود جديدة. وتطلع إلى أن نشهد مختلف هيئات الأمم المتحدة لا تنحاز برأبها إلى أولويات الشراكة الجديدة فحسب ولكن تنشئ أيضا مكاتب للشراكة الجديدة لذلك الغرض. ونتوقع أن يتصدى الفريق الاستشاري المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع للأمم العام لتلك المسائل، ضمن أمور أخرى.

ونود أيضا أن ننوه بالدور الذي يؤديه مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في المناذاة بالتأييد الدولي لأفريقيا وتنسيقه. ومن الأساسي منح ذلك المكتب التأييد الذي يحتاجه لتنفيذ مسؤولياته.

ولنسوق الحجة من أجل المساعدة الخارجية المتزايدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، نود على نحو خاص أن نذكر بعض الجهود الرئيسية المحددة التي بذلتها الحكومات الأفريقية. فعلى سبيل المثال، تم البدء في تنفيذ عدد من الإصلاحات الرامية إلى تحويل الاقتصادات الأفريقية، محققة بوجه عام نتائج جيدة. وتتضمن تلك الإصلاحات المخصصة وبرامج إضفاء الطابع التجاري وإصلاحات الخدمات العامة والعديد من المبادرات لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والمساءلة والشفافية وحملة نشطة لمكافحة الفساد.

ونود أيضا أن نسترعي الانتباه إلى التقدم المرضي المحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وبوصف الآلية التزاما طوعيا جديدا، مثلما ورد في وثائقها التأسيسية، فالهدف منها رعاية

”اتباع سياسات ومعايير وممارسات تؤدي إلى الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي المرتفع

بمجالات يمكن اتخاذ إجراءات فيها لمساعدة أفريقيا. وأيضا من شأن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر أن توفر موارد تلمس الحاجة إليها لسد فجوات الموارد القائمة في البلدان الأفريقية، التي أغلبيتها من أقل البلدان نموا. ونود أن نكرر مجددا النداء إلى البلدان المتقدمة النمو على نحو خاص بالوفاء بالتزاماتها بالمساعدة الإنمائية الرسمية، التي أكدتها مجددا في المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، الذي عُقد في مونتيري، وفي مؤتمر قمة العالم من أجل التنمية المستدامة، الذي عُقد في جوهانسبرغ.

وقبل كل شيء نعتقد أن من الملائم لشركائنا الإنمائيين تقييم أدائهم في الوفاء بالتزامهم لأفريقيا في إطار الشراكة. وعلى نحو خاص، ناشد بلدان مجموعة الثمانية التنفيذ العملي لخطة عمل كاناناسكيس من أجل أفريقيا. وقد حان الوقت لأن يحول شركاؤنا الإنمائيون تركيز تأييدهم من الدراسات والمؤتمرات إلى التنفيذ الفعلي للبرامج وأن يفوا بوعودهم بتقديم الموارد بإجراء ملموس.

وأخيرا يمكن تحقيق تأثير إيجابي على اقتصادات أفريقيا من خلال دعم قوي لجهود حكوماتنا في مكافحة الفساد. ونعتقد أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد توفر أساسا للمؤسسات المالية الوطنية والدولية لرفض منح ملاذ آمن للأموال المنهوبة من أفريقيا وللتعاون على نحو كامل لإرجاع هذه الأموال والأصول بصفة ذلك إسهاما في النمو السريع والتنمية المستدامة للقارة. وتلتزم الحكومات الأفريقية بحزم ببذل أفضل جهودها من أجل إنجاح الشراكة. وكل ما تطلبه هو الإساهام الملائم لاستكمال تلك الجهود بروح صادقة من الشراكة والتكافل.

السيد فان دن بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية):

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييدها لهذا الإعلان البلدان المرشحة للانضمام إلى

الصحي. وعلى نحو خاص، نشيد بالتأييد الكبير للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وللتحالف العالمي للأمصال واللقاحات. ونرحب أيضا بفرصة الحصول على أموال من مرفق التمويل الدولي وصندوق التنمية الأوروبي المقترح لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة.

وإزاء خلفية تلك الجهود التي تبذلها الحكومات الأفريقية، يتضح أن هناك حاجة إلى أن يظهر المجتمع الدولي تأييدا أكبر بكثير للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي ذلك الصدد، هناك حاجة لموارد مالية وافية بالغرض بالإضافة إلى بناء القدرات. وعلى الرغم من الترحيب بالقرار الذي اتخذته مجموعة الثماني في مؤتمر قمة سي آيلاند في شهر حزيران/يونيه الماضي بتمديد مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، نود أيضا أن نعلن أننا نشاطر وجهة نظر الأمين العام بأن ذلك التدبير غير كاف على الإطلاق لتحقيق هدف إيجاد حل أكثر دواما لأزمة الديون. وحالة الديون في البلدان المتدنية والمتوسطة الدخل التي لا تغطيها المبادرة تحتاج أيضا إلى معالجة.

وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نرى قدرا أكبر من التماسك والاتساق في السياسات العالمية - وخاصة في مجالي التجارة والتمويل - فيما يتعلق بتأثيرها على أفريقيا. فعلى سبيل المثال، يسترعي تقرير الأمين العام الانتباه إلى الترابط بين صافي المساعدة الإنمائية الرسمية وخدمة ديون أفريقيا. وتشير الاتجاهات إلى أن تدفقات رأس المال عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية تكاد تساوي التدفقات إلى الخارج على هيئة خدمة ديون. ويستوجب ذلك قدرا أكبر من الاتساق في السياسات العالمية.

ونعتقد أيضا أن وصول السلع والخدمات الأفريقية للأسواق وإلغاء الدعم الزراعي والعوائق الأخرى الضارة

ينعكس في شعبها وثقافتها وفي نجاحاتها الاقتصادية والسياسية في العقد الماضي ولكن تعاني أيضا أفريقيا من مشاكل متواصلة. إذ يعيش نصف السكان على أقل من دولار واحد يوميا. ويؤدي انتشار الصراعات المسلحة والفساد وانحيار الدول والافتقار إلى التنمية الاقتصادية والبنية التحتية الاجتماعية غير الوافية بالغرض والمعايير التعليمية الرديئة وتدهور البيئة ووباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز إلى تخفيض مستوى المعيشة في ذلك الجزء من العالم.

إن الاتحاد الأوروبي، المانح الأكبر للمساعدة الإنمائية الرسمية وأكبر مستثمر في البلدان النامية، يعي تماما أن السياسات الإنمائية لن تكون مستدامة ما لم تكن الاقتصادات النامية جزءا من الاقتصاد العالمي. ولذلك قررنا عام ٢٠٠١ التقدم بمبادرة سُميت ”كل شيء عدا الأسلحة“ بهدف تعديل نظام الأفضليات المعمم، الذي يوفر لكل منتجات المصدرين من أقل البلدان نموا إمكانية الوصول الحر إلى الأسواق. وبحلول عام ٢٠٠٨، ستدخل حيز النفاذ اتفاقات الشراكة الاقتصادية الإقليمية مع أربع مناطق للدول الأفريقية والكاريبية وللدول المحيط الهادئ، مما يعزز التكامل الإقليمي ونهجا شاملا للتصدي للحواجز التي تعترض التجارة ولجذب المستثمرين. وإلى جانب مساعداتنا المالية، نعتقد اعتقادا قويا أن ذلك سيسهم في تهيئة بيئة مؤهلة للنمو الاقتصادي.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي بذل الجهود البتاء لضمان تنفيذ جدول أعمال الدوحة الإنمائي، الذي يضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في صميم المفاوضات التجارية. والورطة التي نواجهها منذ فشل مؤتمر كانكون عام ٢٠٠٣ قد تم تجاوزها وعادت المفاوضات إلى مسارها. ونأمل أن نستطيع اختتام هذه الجولة بنجاح، وذلك بعد أن تم وضع إطار رسمي للإصلاح. وفي تموز/يوليه، تم التوصل أيضا إلى اتفاق يتعلق بقطاع القطن، الذي يكتسي أهمية

الاتحاد، بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب والبلدان المحتمل انضمامها إليه، ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، أيسلندا، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية. ولن أتلو البيان بأكمله، ولكن سيوفر نصه الكامل للوفود.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بأنه يتم النظر للمرة الثانية في البندين الفرعيين ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“ و ”أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا“. ويرز ذلك مرة أخرى أن السلام والأمن والاستقرار وأيضا الحكم السياسي والاقتصادي السليم واحترام حقوق الإنسان أمور تقوم بينها وبين التنمية علاقات متبادلة.

ونتيجة لتلك الروابط بالضبط يرى الاتحاد الأوروبي أن الحدث الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ ينبغي أن يتناول جميع جوانب إعلان الألفية - أي قضايا التنمية وعدم التنمية، وأيضا الإصلاح - على نحو شامل ومتوازن. ويرى الاتحاد الأوروبي أن مناقشتنا هنا اليوم خطوة في ذلك الاتجاه.

ومن البداية، أيد الاتحاد الأوروبي بشدة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وسيواصل ذلك. ونؤيد تماما الرؤية التي تركز عليها الشراكة: شراكة بين البلدان المتقدمة النمو والدول الأفريقية، على أساس الملكية والزعامة الأفريقيتين. ويقر الاتحاد الأوروبي بالحاجة إلى التركيز على الاتساق والتنمية في سياساتنا الشاملة. وبالعامل معا بروح الشراكة، يمكننا جميعا أن نسهم بإحراز التقدم في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

وتقع أفريقيا في مركز سياسة التنمية للاتحاد الأوروبي وذلك عن جدارة. ولأفريقيا إمكانات كبيرة، مثلما

الأهلية. ومن الأهمية أيضا زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

كما أن مشاركة القطاع الخاص حاسمة في إنجاح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. فالقطاع الخاص المزدهر حاسم في تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لأفريقيا. لذلك يعتقد الاتحاد الأوروبي أن المؤسسات والقواعد السليمة، وإقامة نظام تجاري مختلف، وتحسين البنية التحتية، وإنشاء نظام مصرفي أفضل يمكن أن تعطي دفعة لمناخ الاستثمار في البلدان الأفريقية.

والاتحاد الأوروبي مستعد للمساعدة من خلال التزامه بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الدين. فحل مشكلة ديون أفريقيا الخارجية حاسم للتنمية المستدامة في البلدان الأفريقية. وفي إطار مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، سيظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بضمان قدرة البلدان المؤهلة على الوصول إلى مستوى من الديون يمكن تحملها وعلى الحفاظ عليه، الذي يساعدها على تعزيز جهودها لخفض مستوى الفقر وتعزيز النمو. ونرحب بمد أجل بند البطلان التلقائي لمبادرة الديون هذه حتى نهاية عام ٢٠٠٦، مع تحديد الأهلية لذلك على أساس البيانات الواردة اعتبارا من نهاية عام ٢٠٠٤.

وبالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية، ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٤ أكد المجلس الأوروبي في بروكسل مجددا أن الاتحاد الأوروبي سيكتف جهوده للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في موننتيري، بما في ذلك استكشاف مصادر مبتكرة للتمويل. والاتحاد الأوروبي في طريقه إلى زيادة مساعدته الإنمائية الرسمية إلى ٠,٣٩ في المائة من الدخل القومية الإجمالية في عام ٢٠٠٦، وذلك كجزء من جهود طويلة الأجل لزيادة مساهمات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من الدخل القومية الإجمالية. ويقدم الاتحاد

حاسمة بالنسبة لعدد من البلدان الأفريقية. وسيصبح القطن جزءا من المفاوضات الزراعية. وألقى الاتحاد الأوروبي بالفعل من ناحيته كل إعانات وتعريفات التصدير وشرع في إصلاح جوهرى لإعاناته المخصصة للقطن، ملغيا الدعم الأشد إساءة للتجارة.

إن الجهود الدولية والوطنية لتهيئة بيئة مؤهلة لتنمية عادلة ومستدامة يجب أن تسير جنبا إلى جنب. ونحن ندرك أيضا أن النمو الاقتصادي، رغم أنه مطلب أساسي لخفض مستوى الفقر، ليس كافيا بحد ذاته. والمسؤولية الرئيسية عن خفض مستوى الفقر تقع على عاتق البلدان النامية أنفسها. فعلى الصعيد الوطني، الحكم الرشيد، والإصلاح السياسي، وتحديد أولويات الاحتياجات الاجتماعية، ومنع نشوب الصراعات أمور أساسية. وبروح إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، لن يكون القضاء على الفقر المدقع ممكنا إلا إذا اقترن بالتزام أقوى ببناء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والنهوض بها، والتوفير الفعال والعادل للخدمات العامة.

وفي هذا الصدد، فإن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران أداة قوية وإيجابية للغاية في تحسين الحكم في أفريقيا. ويشيد الاتحاد الأوروبي بالبلدان الـ ٢٣ التي وافقت حتى الآن على الانضمام إلى آلية الاستعراض هذه، والبلدان الأربعة التي انطلقت فيها بالفعل عملية الاستعراض. ويشجع الاتحاد الأوروبي البلدان الأفريقية الأخرى على الانضمام إلى هذه الآلية. ونحن ملتزمون بدعم الآلية بروح الشراكة ومع الاحترام الكامل للملكية الأفريقية لهذه العملية.

وباستطاعة منظمات المجتمع المدني أيضا أن تؤدي دورا هاما في تحديد مصالح المواطنين والدفاع عن حقوقهم، والتوسط بين المواطن والدولة، وتعبئة المجتمعات والمنظمات

هذه المناقشة مكرسة أيضا لتعزيز السلام الدائم في أفريقيا. والتقدم الكبير الذي أحرزته أفريقيا في معالجة صراعات القارة وفي تطوير قدرة مؤسسية للتعامل مع منع نشوب الصراعات وحلها تقدم مثير للإعجاب. ولقد وضع الاتحاد الأفريقي لنفسه جدول أعمال طموحا في مجال السلم والأمن. وبأخذ الاتحاد الأفريقي لزام القيادة، أظهرت أفريقيا عزيمة قوية، وبسرعة يصبح جدول أعمالها الأمني واقعا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي في إقامة هيكل قاري للسلام والأمن، خاصة تدشينه لمجلس السلام والأمن. والاتحاد الأوروبي مستعد للعمل مع أفريقيا على دعم مجلس السلام والأمن وفي المساعدة على بناء القدرات الأفريقية لمعالجة وحل الصراعات، بما في ذلك المساعدة من خلال نشر بعثات أفريقية لحفظ السلام. وفي هذا الصدد، نرحب أيضا بالتقدم المحرز في إنشاء قوة أفريقية احتياطية.

إن مرفق السلام في أفريقيا التابع للاتحاد الأوروبي الأداة المالية الرئيسية لتطوير وتعزيز التعاون العملي القوي فعلا بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في المهمة الحاسمة المتمثلة في منع نشوب الصراعات والتصدي لها في القارة. ولقد تم تخصيص ٢٥٠ مليون يورو لتعزيز العمليات الأفريقية لحفظ السلام في أفريقيا ودعم عملية بناء القدرات المؤسسية الأفريقية. ويتم الآن لأول مرة استخدام مرفق السلام هذا في دعم بعثة المراقبة التي يقودها الاتحاد الأفريقي في دارفور.

علاوة على ذلك، يطور الاتحاد الأوروبي حاليا أدوات أخرى تحت تصرفه، بالمقام الأول في مجال السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية، بغية زيادة التوسع في دعم الاتحاد الأوروبي للمبادرات الأفريقية من أجل منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها في القارة. ويرحب الاتحاد

الأوروبي والدول الأعضاء فيه الآن ما يقرب من نصف كل المساعدات الإنمائية الحالية لأفريقيا.

وزاد الاتحاد الأوروبي أيضا بقدر كبير الأموال الممنوحة لمكافحة الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والسل خلال السنوات القليلة الماضية. وتنجم عن هذه الأمراض خسائر بشرية فادحة في أفريقيا، متسببة في خسائر هائلة في الإنتاج والنمو الاقتصادي، ومؤثرة تأثيرا سلبيا كبيرا على المستثمرين الأجانب ومتسببة في المشاكل بين قوات حفظ السلام الإقليمية. وما زال القلق يساورنا إزاء العواقب المأساوية للملاريا في البلدان النامية، التي يمكن فيها تحقيق نتائج هامة من خلال الوقاية وتحسين حصول الفئات المستضعفة من السكان على العلاج، ونحن نتابع باهتمام التقدم المحرز مؤخرا في التجارب العملية على لقاح الملاريا. ومن الضروري أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لمعالجة الأمراض المعدية. ولعل أحد السبل لمكافحة الأوبئة العمل على تعزيز الأنظمة الصحية الوطنية إجمالا. كما نود أن نرحب بالجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية في مكافحة هذه الأمراض. ويوفر الاتحاد الأوروبي ٥٥ في المائة من كل الموارد التي تم التعهد بها للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، و ٦٥ في المائة من المساعدات العالمية للصحة والسكان في البلدان النامية. كما أن الاتحاد الأوروبي أكبر مانح للمساهمات الطوعية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وينوه الاتحاد الأوروبي بدعم منظومة الأمم المتحدة للمبادرة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويود أن يشدد على أهمية ربط أنشطة وكالات الأمم المتحدة التنفيذية بأولويات هذه المبادرة. ونرحب بالخطوات التي تم بالفعل اتخاذها من أجل تحقيق تعاون أفضل داخل منظومة الأمم المتحدة لدعم المبادرة وأهدافها.

على تعزيز التعاون بينه وبين الأمم المتحدة في عمليات إدارة الأزمات المدنية.

إن عبارة "بعد الصراع" في مناطق الأزمات كثيرا ما تعني للأسف "قبل الصراع"، حيث تعود الصراعات للنشوب في أغلب الأحيان. والمطلوب بذل جهود مستدامة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع. فيجب أن يظهر انخراطا طويل الأمل وأن نقبل آثاره المترتبة على الموارد. ففي أغلب الأحيان، هناك نقص في تمويل الأنشطة الحاسمة، مثل إعادة إدماج المقاتلين السابقين. ويجب على المجتمع الدولي أن يجد السبل لضمان وصول تمويل أنشطة بناء السلام إلى حالات ما بعد انتهاء الصراع في وقت أسرع وبقدرة أكبر على التنبؤ به. وفي هذا الصدد، ينبغي فحص ميزان المساهمات المقررة والطوعية.

وينبغي أن تحظى البلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات بأولوية رئيسية من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته. ويرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء الفريقين الاستشاريين المخصصين لغينيا - بيساو وبوروندي التابعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره خطوة أولى قيّمة في نهج أكثر شمولاً وتنسيقاً تجاه الاستقرار والرفاهة الاجتماعية على المدى الأبعد في هذين البلدين. وينبغي الاستفادة من تلك التجارب في المناقشات الجارية حالياً داخل الآلية الحكومية الدولية في الأمم المتحدة بشأن تعزيز الاستجابة الدولية المتناسكة للبلدان التي تمر بأزمات.

إن الصراعات في أفريقيا تسبب معاناة إنسانية هائلة ولها تكاليف اقتصادية ضخمة. ولذلك ينبغي بذل جهود أكبر بكثير للانتقال من ثقافة "إخماد الحرائق" وإدارة الصراعات إلى ثقافة منع نشوب الصراعات. ويتطلب الانتقال من إدارة الأزمات إلى منع نشوب الصراعات نهجاً متكاملًا. وينبغي بناء هذا النهج على المبدأ القائل بأن

الأوروبي بالتزام مجموعة البلدان الثمانية بدعم الجهود المبذولة لتعزيز القدرة الأفريقية على الانخراط بفعالية أكبر في إدارة وحل الصراعات. ويقدر الاتحاد أيضا المساعدة القيّمة من الأمم المتحدة في هذا المجال. وينبغي تعزيز فعالية الأنشطة المختلفة بالمزيد من جهود التنسيق. ونشجع الاتحاد الأفريقي على الاضطلاع بتلك المهمة.

إن عدد البلدان الأفريقية المتباعدة بالصراعات أخذ في الانخفاض، وهو ما يعود أيضا إلى جهود الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهي جهود ترمي إلى استعادة السلام إلى القارة. ولكن عدم الاستقرار مستمر في بلدان ومناطق عديدة. وعدم الاستقرار المستمر في أفريقيا مسؤول جزئيا عن تزايد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولذلك من المشجع أكثر أن تسبق أنشطة الأمم المتحدة أو تتناسق معها جهود لصنع وحفظ السلام تبذلها منظمات أفريقية، وأبرز أمثلة لذلك في بوروندي ودارفور والصومال. ويرحب الاتحاد الأوروبي تماما بهذا المظهر الواضح للقيادة والملكية الأفريقيتين، ويود اغتنام هذه الفرصة للتأكيد مجددا على استعدادده لدعم الاتحاد الأفريقي في جهوده من أجل تحقيق الاستقرار في الوضع الأمني في دارفور والعمل كوسيط في محادثات أبوجا.

ويطور الاتحاد الأوروبي أيضا تعاونه مع الأمم المتحدة في مجال إدارة الأزمات. وبلاستفادة من تجربة عملية ارتيميس في بونيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، يطور الاتحاد الأوروبي حاليا قدراته على الرد السريع من خلال ما تُسمى المجموعات المقاتلة، التي ستعزز قدرة الاتحاد الأوروبي على الاستجابة لطلبات الأمم المتحدة في حالات إدارة الأزمات القصيرة الأجل. علاوة على ذلك، يعمل الاتحاد الأوروبي

ولكم سرّنا أن علمنا أن البلدان الأفريقية قد حققت تقدما كبيرا في مجالات ذات أولوية لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، منها الزراعة والهياكل الأساسية والبيئة والسياحة والتعليم والصحة والتصنيع والعلم والتكنولوجيا. إن لهذه المجالات أهميتها للنمو في أفريقيا وللتنمية المستدامة فيها. ونسجل للبلدان الأفريقية أنها أثبتت عزمها على النهوض بتنفيذ برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عبر تطوير أطر قطاعية للسياسات والترويج لبرامج ومشاريع محددة، وتحديد أهداف للإنفاق على أولويات مختارة من برنامج الشراكة. ومن المهم أن القطاعات التي حظيت بمخصصات للإنفاق تضمنت الزراعة والصحة والمياه والإصحاح والعلم والتكنولوجيا وهي جميعا من المجالات البالغة الأهمية لتنمية أفريقيا.

وتشني مجموعة الـ ٧٧ على البلدان الأفريقية لما حقته من تقدم خلال السنة الماضية في تطوير الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي بدأ العمل بها بعد وضع ترتيبات مؤسسية اعتمدت خطوة بخطوة. وهذه آلية فريدة لأنها تظهر التزام أفريقيا بتعزيز وتحسين كافة جوانب الحكم فيها واختيار تشاطر التجارب والتعلم المتبادل وسيلة لتحقيق هذا الهدف. الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وسام شرف منحتة أفريقيا لنفسها، وليست جائزة يمنحها لأفريقيا شركاؤها. والأسوأ من ذلك تحول الآلية إلى قيد يُشترط توفره لدعم برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ويعتمد برنامج الشراكة هذا على مبدأي الملكية والشراكة، أي أن أفريقيا تمتلك العملية وتقودها وتديرها. وعلى الرغم من ذلك، فقد سلم الزعماء الأفارقة بما للدعم الدولي لبرنامج الشراكة من أهمية حاسمة. وتعهد المجتمع الدولي بهذا الدعم في محافل عدة، وفي هذه الجمعية تحديدا، حين اعتمد إعلان الأمم المتحدة بشأن برنامج الشراكة

المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب الصراعات تقع على عاتق الدول الأعضاء. ولكن الشراكة الحقيقية مطلوبة لمساعدة الدول الأعضاء المتضررة على تغيير هذه الأوضاع.

إن مشاكل أفريقيا هي أيضا مشاكل المجتمع الدولي. وضمن تضمين أفريقيا في التقدم العالمي أولوية رئيسية لنا. وبلا أي شك، يجب حوض معركة مكافحة الفقر في تلك القارة. ولن نتمكن من إرساء أسس السلام والاستقرار الدائمين في القارة ما لم نكسب تلك المعركة. ونعتقد أننا بكل ما يلزم من جهود والتزام، وبالقيادة والإرادة السياسيتين، نستطيع أن نكسب هذه المعركة. وبالاقتباس عن نجم الغناء الشهير بونو في هذا الصدد: "هذا أمر لا يتعلق بالعمل الخيري بل بالعدالة".

السيد الناصر (قطر): السيد الرئيس، أود أن أتقدم بالشكر على إتاحة الفرصة لي للحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين حول هذا الموضوع الهام.

يسعد مجموعة الـ ٧٧ أن تشارك في مناقشة هذا البند الهام من جدول الأعمال خلال هذه الدورة للجمعية العامة. وتأتي هذه المشاركة على خلفية تقريرين قدمهما الأمين العام: التقرير المرحلي الموحد، والتقرير الثاني عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

لقد قدم لنا التقريران معلومات مفصلة وثرية وسلطا الضوء على التقدم المحرز والتحديات والقيود التي واجهها برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وعلى إدارة الصراعات وحلها في القارة. هذان التقريران فصلا على أهمها متكاملان، وقدما منظورا متوازنا لجهود البلدان الأفريقية ودعم المجتمع الدولي لتنمية أفريقيا اقتصاديا وسياسيا.

أن التقدم كان أكثر اطرادا في بعض الجوانب مما كان عليه في جوانب أخرى. وقد أدى تنفيذ هذه التوصيات إلى وضع باتت أفريقيا تشهد فيه اليوم صراعات أقل من تلك التي كانت دائرة فيها حين صدر التقرير عام ١٩٩٨. فقد كانت الصراعات المسلحة مستعرة في ١٤ دولة، في الوقت الذي شهدت فيه ١١ دولة أخرى اضطرابات سياسية. ويسلم التقرير بأن المجتمع الدولي والبلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية بذلت جهودا جادة لمواجهة ويالات الصراع في أفريقيا.

ويلاحظ الأمين العام أيضا أن التقدم في مجالي صون وبناء السلام كان مطردا، في حين كان التقدم في مجال تخفيض الفقر متواضعا وبطيئا، على الرغم من الجهود العظيمة التي بذلتها البلدان الأفريقية لتنفيذ برنامج الشراكة من أجل التنمية في أفريقيا وخلق بيئة تمكينية مواتمة للنمو الاقتصادي.

ونود ختاماً أن نتقدم للأمين العام بالشكر على دعمه للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل التنمية. ونحث المجتمع الدولي والدول والمؤسسات المانحة بوجه خاص، بالإضافة إلى القطاع الخاص والمجتمع الدولي، على دعم هذا الإطار السياسي الجديد بسخاء.

السيد كتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أعرب، باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الرابطة)، عن تقديرنا للأمين العام على تقريره (A/59/206) عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٣٣/٥٨ بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة).

ويسرنا أنه تم اتخاذ عدة إجراءات دعماً لتنفيذ الشراكة الجديدة من جانب المجتمع العالمي والمنظمات الدولية. وفي ذلك الصدد، تساند الرابطة المزيد من

الجديدة لصالح تنمية أفريقيا في القرار ٢/٥٧ والقرارات اللاحقة له.

ويؤدي شركاء أفريقيا من البلدان المتقدمة دورا هاما للوفاء بروح الشراكة التي كرسها البرنامج. وكما يوضح تقرير برنامج الشراكة فإن شركاء أفريقيا في التنمية اتخذوا سلسلة من الإجراءات الدولية التي يُحتمل أن تُفيد عملية تنفيذ البرنامج. إننا نحيط علما بشكل خاص بالمبادرات والتدابير المختلفة التي تبنتها البلدان المتقدمة النمو لدعم أفريقيا من خلال تخفيف أعباء الديون والتجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية والسياسات العامة لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا.

ومع ذلك يشير تقرير الأمين العام إلى وجود تحد أساسي في السياسات للدعم الدولي لبرنامج الشراكة من أجل التنمية في أفريقيا، يتمثل في تحقيق الاتساق في إجراءات السياسات لصالح أفريقيا. إن غياب الاتساق في مجالات التجارة والدين وتدفقات المساعدة إلى أفريقيا يضعف الدعم الدولي لها. لذا نؤيد بالكامل التوصية بأن يحرص شركاء أفريقيا في التنمية على الاتساق في الخطوات التي تُطبق في أفريقيا وبأن يسرعوا بتنفيذ برنامج الشراكة من أجل تنمية أفريقيا بتخصيص موارد لمجالات الأولوية في هذا البرنامج.

وتعرب مجموعة الـ ٧٧ عن تقديرها للدعم الذي تقدم به بعض أعضاء المجموعة لأفريقيا عبر برامج مختلفة من التعاون فيما بين دول الجنوب. وينسجم هذا التوجه مع القرارات التي اتخذتها هذه الجمعية بتوافق الآراء خلال السنتين الماضيتين.

أما في ما يخص التقرير الخاص بأسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، فإننا نحيط علما بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير عام ١٩٩٨ رغم أننا نرى - كما سيتضح لنا بالتفصيل لاحقا -

لتحقيق تعاون مفيد متبادل، بما في ذلك عن طريق الرابطة والشراكة الجديدة.

إن مؤتمر التضامن الآسيوي - الأفريقي التاريخي أظهر قبل ٥٠ سنة روحا فريدة للأخوة والتضامن بين أمم المنطقتين عُرفت بـ "روح باندونغ"، التي لا يزال صداها يتردد حتى اليوم في المنطقتين. ومبادئ روح باندونغ في التضامن والصداقة والتعاون تشكل مصدر إلهام للبلدان النامية، لا سيما تلك المنتمية إلى رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

وظلت رابطة أمم جنوب شرق آسيا نفسها تمد يدها إلى منظمات دون إقليمية أخرى. ففي شرق آسيا، ظللنا نعمل صوب تحقيق تفاعل أوثق مع الصين واليابان وكوريا الجنوبية من خلال عملية الرابطة + ٣. وبالمثل، ظللنا نشطين في تعزيز الحوار مع بلدان أمريكا اللاتينية من خلال منتدى التعاون بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وفي أوروبا من خلال اجتماعات آسيا - أوروبا. وتوسع الرابطة الآن إلى تعزيز الحوار والتعاون مع أفريقيا بغية رسم مسار ممكن لاتخاذ أعمال ملموسة بقدر أكبر. وقد بدأت اليابان، ضمن دول أخرى، بهذا الحوار من خلال مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، وأيضاً من خلال مبادرة إندونيسيا وجنوب أفريقيا بالدعوة إلى عقد مؤتمر المنظمات دون الإقليمية الآسيوية - الأفريقية.

وأثناء مؤتمر القمة الثامن للرابطة الذي عقد في كمبوديا في عام ٢٠٠٢ ناشد الرئيس ثابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا، بصفته رئيساً للاتحاد الأفريقي، زعماء الرابطة التعاون مع أفريقيا بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبشأن أمور ذات اهتمام مشترك. واستجابة لذلك عرضت الرئيسة ميغواي سوكارنو بوتري، رئيسة

الإجراءات الدولية وترحب، على وجه الخصوص، بمبادرات تعزيز الشراكات.

إن الشراكة بين آسيا وأفريقيا شراكة طويلة الأمد. واللقاء التاريخي الأول تم في ١٩٥٥ في باندونغ، بإندونيسيا، في مؤتمر آسيا - أفريقيا. وفي ذلك الوقت، كانت أمم كلتا القارتين تخوض نضالاً مشتركاً لتحرير أنفسها من سلاسل الاستعمار.

واليوم، يوجد تحد مختلف يجب التغلب عليه: محاربة ضائقة الفقر التي تظهر في أغلب بلدان أفريقيا وفي بعض بلدان آسيا. كما يوجد النضال المشترك لتحقيق اندماج أفضل في الاقتصاد المعولم ولتحقيق التنمية المستدامة عن طريق بلوغ الأهداف المحددة في إطار عمل الأهداف الإنمائية للألفية وخطة تنفيذ جوهانسبرغ، إضافة إلى محاربة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا وأمراض أخرى.

تلك القواسم المشتركة حثت البلدان النامية على توحيد اهتماماتها والتعبير عن موقفها بصوت واحد. وفي حالة آسيا وأفريقيا، شددنا من عزيمتنا بجملة أمور منها الاستخدام الأمثل لمركز حركة عدم الانحياز من أجل التعاون التقني بين بلدان الجنوب، وعدد من البرامج ضمن إطار التعاون التقني بين البلدان النامية. ونحن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا عقدنا العزم على الحفاظ على شراكة وثيقة مع أفريقيا من أجل مصلحتنا المتبادلة، ونشعر بالفخر من كوننا جزءاً من هذه العمليات.

علاوة على ذلك، يمكن للرابطة والشراكة الجديدة أن تكونا بمثابة حلقتي وصل في بناء جسر يمتد عبر المحيط الهندي، رابطاً بين قارتينا في سياق شراكة استراتيجية جديدة. وكلتا القارتين يجب أن تستفيدا من كل فرصة

الدولي في كفالة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة الآسيوي - الأفريقي لعام ٢٠٠٥.

السيد هاكيت (بربادوس) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن البند ٣٨ (أ) من جدول الأعمال، "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي" والبند ٣٨ (ب)، "أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا".

تحتفظ بلدان الجماعة الكاريبية بعلاقات تاريخية قوية وتقليد طويل للتعاون والتضامن مع بلدان أفريقيا: عانينا معاً تجربة الرق، بوصول عدد كبير من الرقيق الأفارقة إلى شواطئنا أثناء ذروة تجارة الرقيق؛ وشاركنا في نفس الفترة الزمنية في الكفاح ضد الاستعمار مما أدى إلى استقلال بلادنا؛ وقد آزرنا الدول الأفريقية، وخاصة جنوب أفريقيا، في نضالها ضد الفصل العنصري. ولذلك يكتسي البند المعروض علينا اليوم أهمية خاصة لدى بلدان الجماعة الكاريبية. ولذلك بينما نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، نريد أن ندلي ببعض ملاحظتنا.

في البداية أود أن أشكر الأمين العام على التقريرين الواردين في الوثيقتين A/59/206 و A/59/285، اللذين يعلان الكثير لتيسير نظرنا في بند جدول الأعمال المعروض علينا. وهما يوفران تحليلاً ذا بصيرة للتقدم المحرز والمشاكل التي لم يتغلب عليها بعد لتحقيق التنمية وبسط السلام والرخاء في جميع أنحاء القارة الأفريقية.

ومما يشجع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية القيادة التي أظهرتها البلدان الأفريقية، في كل من وضع أسس التنمية الطويلة الأمد وهيئة الظروف للسلام والأمن الدائمين

إندونيسيا، المشاركة في استضافة المؤتمر الأول للمنظمات الآسيوية - الأفريقية دون الإقليمية.

وقد كان المؤتمر الأول الذي عقد في باندونغ، إندونيسيا في ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣ محفزا حيويًا في إلهام كل من آسيا وأفريقيا بتنشيط مبادئ وعملية التعاون التي أطلقت في عام ١٩٥٥. واتفقت بعد ذلك حكومتا إندونيسيا وجنوب أفريقيا على تنظيم مؤتمر القمة الآسيوي - الأفريقي المقرر عقده في ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في جاكرتا والذي سيتبعه مباشرة الاحتفال باليوبيل الذهبي للمؤتمر الآسيوي - الأفريقي الذي سيجرى في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في باندونغ. وسيكون موضوع مؤتمر القمة ذلك "تنشيط روح باندونغ: العمل من أجل شراكة استراتيجية آسيوية أفريقية جديدة".

وفي المؤتمر الثاني، الذي عقد في ديربان، جنوب أفريقيا، في ١٩ و ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤، أُنقِص على أن يطلق زعماء القارتين الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الأفريقية الجديدة أثناء مؤتمر القمة الآسيوي - الأفريقي المقرر عقده في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ويتوخى من هذه الشراكة أن تكون أداها لتمكين بلدان المنطقتين من التعاون من أجل تحقيق مكاسب مشتركة وهي تهدف إلى تعزيز السلام والرخاء والتقدم.

وأود أن أختتم بياني بأن أقول إن الرابطة والشراكة تتشاطران تطلعا مشتركا، وهو اتباع مسار تنمية يرتكز على مبادئ السلام والأمن والاستقرار والرخاء. ولتحقيق ذلك الهدف، تود الرابطة أن تؤكد مجددا التزامها بتحقيق نتيجة ناجحة في مؤتمر القمة الآسيوي - الأفريقي واليوبيل الذهبي للمؤتمر الآسيوي - الأفريقي الذي عقد عام ١٩٥٥ المقرر عقدهما في عام ٢٠٠٥ وتؤكد على الدور المهم للمجتمع

والتقدم المحرز في المضي بهذه المبادرة الهامة قدماً يجسدان الثقة المتنامية في قيمتها وبمثالان تعبيراً عملياً عن مبدأ التملك الأفريقي لبرنامج الشراكة الجديدة.

وعلى الرغم من الإنجازات المشجعة التي تحققت حتى الآن، تلاحظ الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أن العديد من التحديات والقيود تكتنف عملنا من أجل بلوغ أهداف الشراكة الجديدة بالكامل. ويبقى دعم المجتمع الدولي جوهرياً للتنفيذ الناجح لأهدافها. وما زالت أفريقيا تتحمل عبئاً ثقيلاً من المديونية وهي تفتقر إلى الموارد المحلية. وحصّة أفريقيا من التجارة العالمية لا تزال هزيلة، كما أن القارة غير قادرة على اجتذاب مستويات كافية من الاستثمارات المباشرة الأجنبية.

وفي حين قدم العديد من البلدان المتقدمة النمو منحاً لتخفيف الديون بأشكال متنوعة، شملت إلغاء ديون بالكامل، ما زالت مسألة تخفيف أعباء الديون تشكل تحدياً كبيراً لجهود التنمية في العديد من البلدان الأفريقية. وعرفنا من التقرير أن الوصول إلى نقطة الاكتمال لم يحقق ذلك الأمل الكبير المرجو في بلوغ القدرة على تحمل الديون. لذلك، نؤيد تمديد أجل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بغية توفير التمويل اللازم لإكمال تلك المبادرة، وبالتالي تحقيق مزيد من التخفيف بالنسبة لبعض المستفيدين حالياً والبلدان التي لم تصل بعد إلى نقطة الاكتمال. وبلدان الجماعة الكاريبية تؤيد الدعوة إلى وضع إطار عمل جديد لبلوغ البلدان الأفقر القدرة على تحمل ديونها بهدف تحقيق مزيد من المرونة لمعالجة أزمة الدين الخارجي وزيادة الاستعداد لتخفيف مديونية البلدان المعرضة للخطر أو التي تبدي مظاهر تنم عن العجز عن الوفاء بالديون.

في تلك القارة. وتستحق تلك الجهود التأييد الراسخ من المجتمع الدولي. وأعتنم هذه الفرصة لأتعهد بكامل تأييد وتعاون الجماعة الكاريبية في ذلك الصدد.

في النظر في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تحيط الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية علماً بالشعور القومي للملكية الذي أظهرته البلدان والمنظمات الأفريقية، مثلما يشهد به الإدماج المتزايد لأولويات الشراكة في السياسات والبرامج الوطنية. ويشجعنا التقدم الذي يحرز في وضع أطر سياسة قطاعية وتنفيذ البرامج والمشاريع المحددة ووضع أهداف للإنفاق على أولويات قطاعية للشراكة. ومثلما يوضح التقرير (A/59/206)، يوضح ذلك التقدم بجلاء تناسق السياسة الذي يحرز في تنفيذ الشراكة.

ونرحب أيضاً بإطلاق مبادرات محددة في مجالات من قبيل البنية التحتية والصحة والتعليم والبيئة والسياحة والزراعة والعلم والتكنولوجيا والتصنيع. وحيث يعتبر القطاع الزراعي محور جدول أعمال الشراكة، اسمحو لي أن أبرز ذلك القطاع للقيام بتعليق محدد. من الجدير بالذكر على نحو خاص أن الحكومات الأفريقية ظلت تعزز أبحاثها الزراعية والتنمية وأيضاً نظم التكنولوجيا الزراعية التي تأخذ بها وأنها التزمت بتخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من موارد الميزانية الوطنية لذلك القطاع. ولا يظهر ذلك تعميقاً للملكية الوطنية فحسب ولكن يظهر أيضاً إقراراً بالدور الحيوي الذي تؤديه الزراعة في تحقيق التنمية المستدامة.

وإنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران مبادرة تستحق الإشادة بها. ونعتقد أن هذه الآلية سوف تساعد البلدان الأفريقية على تحديد جوانب القوة والضعف من حيث المؤسسات والسياسة والقدرة في هذا البرنامج، وستكون أداة لجعل تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا أكثر فعالية. وتزايد عدد البلدان التي وقعت على تلك الآلية

ونثني على الدور الفعال الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في معالجة الأزمات الكبرى، مثل الأزمة في دارفور. وندعو إلى زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات والمؤسسات الإقليمية في أفريقيا في إطار الفصل الثامن من الميثاق.

وفي الختام، فإن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ترى أن العلامات المشجعة للتغيير في أفريقيا ينبغي أن تُشجع بدعم دولي قوي، حتى يمكن تعزيز المكاسب التي تحققت ووضع القارة على طريق التقدم المستدام. ونحن مستعدون لدعم أفريقيا في هذه الممارسة النبيلة.

السيد أنجايبا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن تقديره للأمين العام على التقريرين المعروضين علينا.

إن التقرير عن مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (A/59/206) يحدد مختلف المشاريع الجاري تنفيذها في مجالات البنية الأساسية، والصحة والتعليم والزراعة والتصنيع، على سبيل المثال لا الحصر، والتي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي لتعزيز التنمية في أفريقيا. ومن نافلة القول إنه ما دامت التنمية عملية ديناميكية، فثمة ترابط في تنفيذ تلك المشاريع. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أعلق على بعض المشاريع المنفردة التي ذُكرت في التقرير.

إننا ومهما شدّدنا على أهمية البنية الأساسية لن نكون مغالين في ذلك. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن مشروع مجمع الطاقة الكهربائية للجنوب الأفريقي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للجنوب الأفريقي وللقارة برمتها. غير أننا نواجه مشكلة يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على تنميتنا. ولذلك، ففي مؤتمر القمة الأخير للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أكد رؤساء الدول أو الحكومات "إن موقف إمدادات الطاقة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب

وفضلا عن تخفيف الديون، من الواضح أن المطلوب هو أكثر من ذلك بكثير من حيث زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمارات المباشرة الأجنبية، وكذلك من حيث إصلاح السياسات التجارية إن أردنا لأفريقيا أن تكون قادرة على تحقيق أهداف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وأن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية، في نهاية المطاف. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تكون المساعدة في كل تلك المجالات أكثر فعالية في ظل ترابط أكبر بين الإجراءات السياسية المصاحبة للمساعدات الدولية التي يقدمها المانحون.

وعليه، فإن دول الجماعة الكاريبية تحض على زيادة الجهود الدولية لتدعيم المبادرة الجديدة. ونحن نقدم الدعم في مجالات مثل الإصلاح الانتخابي وإصلاح القطاع العام، ومستعدون لزيادة التعاون في الحدود التي تسمح بها مواردا. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن منتدى الشراكة الأفريقية الذي أنشئ لتعميق الحوار دعماً للتنمية في أفريقيا، هو آلية يمكن من خلالها تسخير قدرات التعاون بين بلدان الجنوب لتعزيز الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وفي هذا الصدد، قد ترغب الحكومات الأفريقية أن تنظر في ضم ممثل، أو ممثلين، من أنحاء أخرى في الجنوب إلى عضوية هذا المنتدى.

أنتقل الآن إلى مسائل السلم والأمن، فالدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تشعر بالتشجيع للمؤشرات الدالة على انحسار الصراع المسلح في أفريقيا. وكما يشير تقرير الأمين العام (A/59/285)، فإن عدد بلدان المنطقة التي تشهد صراعاً مسلحاً أو حرباً أهلية قد انخفض من ١٤ بلداً في عام ١٩٩٨ إلى ٦ بلدان اليوم. وتُلاحَظ توجهات مماثلة فيما يتعلق بالبلدان التي تعاني من أزمات أو اضطرابات سياسية حادة. والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ترحب ببدء عمل المجلس الأفريقي للسلم والأمن مؤخرًا، ونعتقد أنه سيؤدي دوراً محورياً في تسوية الصراعات وتحقيق سلام دائم في القارة.

ونعتقد أن الجماعات الاقتصادية الإقليمية مقوم أساسي في تلك العملية، لأنها لبنات بناء الاتحاد الأفريقي. واقتناعاً بذلك الدور الهام، نظمت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي حلقة دراسية لمدة يومين للدول الأعضاء فيها، بهدف إقامة علاقات تنسيق وتعاون بين الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والخطة الإنمائية الاستراتيجية المعيارية الإقليمية التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفضلاً عن ذلك، أقر هذا الاجتماع بالارتباط بين تنفيذ تلك الخطة والشراكة الجديدة والأهداف الإنمائية للألفية.

ويلم التقرير على نحو جيد بالتحديات والقيود المتعلقة بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولن أعيدها. بيد أنه لا بد لي من التأكيد على أن الدعم الخارجي للشراكة الجديدة مكمل للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية في هذه الشراكة. وفي هذا الصدد، نرحب بمختلف الجهود والمبادرات التي يُضطلع بها دعماً للتنمية في أفريقيا. علاوة على ذلك، نسعى لزيادة التعاون بين دول الشمال والجنوب، لأنه ما زال يؤدي دوراً هاماً في تنمية أفريقيا.

وتحتل الأمم المتحدة مكاناً محورياً في تعبئة الدعم الدولي اللازم للشراكة الجديدة من أجل أفريقيا. ولكن منظومة الأمم المتحدة التي طالما دعمت التنمية في أفريقيا، كما نعلم جميعاً، لا تستطيع الاستمرار في ذلك ما لم توفر لها الدول الأعضاء الدعم المالي. لذلك فإن قدرة الأمم المتحدة مرهونة بالتزام دولها الأعضاء. والاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها الأمين العام صحيحة وتنطوي على روح الشراكة التي يحتاج إليها تنفيذ الشراكة الجديدة ومساعدة أفريقيا على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

وفيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/59/285)، نرى فيما أحرز من التقدم

الأفريقي سوف يصل إلى مستويات الأزمة بحلول عام ٢٠٠٧ إذا لم تتخذ أي خطوات ملموسة لزيادة قدرات المنطقة في مجال توليد الطاقة“.

وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن تقديرنا لمصرف التنمية الأفريقي على الأموال التي قدمها للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز قدرات هذا المصرف للمساعدة في الجهود الإنمائية التي تبذلها أفريقيا في هذا المجال الحاسم.

لقد أكد رؤساء الدول أو الحكومات الأفريقية التزامهم وتصميمهم على زيادة إنتاج الغذاء وخفض الجوع وتحويل أفريقيا الريفية عن طريق التطوير وبدء الثورة الخضراء في أفريقيا. ومن خلال برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، تهدف أفريقيا إلى تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في القارة. وتعد أعمال البحث والتطوير في المجال الزراعي من بين الأولويات الرئيسية في ذلك الصدد. ولذلك، نعرب عن شكرنا وتقديرنا للوكالة الكندية للتنمية الدولية على المساعدة المالية الرامية إلى إجراء البحوث وإنشاء المراكز الزراعية في القارة.

وأود أن أؤكد أن دمج المنظور الجنساني في تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ما زال يمثل إحدى أولويات الاتحاد الأفريقي. وقد اعتمد رؤساء الدول والحكومات خلال جمعيتهم الأخيرة المعقودة في أديس أبابا، إعلاناً بشأن موضوع المساواة بين الجنسين أقروا فيه بالتقدم المحرز وأكدوا على أهمية مد المساواة بين الجنسين لتشمل المستويات دون الإقليمية والوطنية. وفي هذا الصدد، نفخر إذ أن أول رئيس لبرلمان عموم أفريقيا امرأة. وذلك يدل على التزام أفريقيا بالمساواة بين الجنسين.

ويشير تقرير الأمين العام إلى دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

الدول الأفريقية للتصدي لهذا المرض الفتاك الكبير المتفشي في القارة. ومع أنه ينتظر أن تقيّم الدورة الستين للجمعية العامة التقدم المحرز في تحقيق أهداف منتصف المدة، فإن خطورة هذا المرض مسوغ للنظر في أمره خلال الدورة الحالية.

أما في ناميبيا، فلا تزال الملاريا تمثل إحدى مشكلات الصحة العامة الكبرى ومن ثم تستحق اهتماما خاصا من حيث رصد الاتجاهات وصياغة استراتيجيات المكافحة وكفالة الوقاية على جميع مستويات منظومة الرعاية الصحية. وناميبيا معرضة لنوبات من تفشي المرض، لها اتجاهات موسمية، تتأثر بصفة رئيسية بسقوط الأمطار. وقد أنشأنا البرنامج الوطني لمكافحة الأمراض المنقولة بواسطة الحشرات أو الماء لوضع واستكمال السياسات والمبادئ التوجيهية فيما يتعلق بمكافحة الملاريا والوقاية منها، ومن ثم اتقاء الوفيات والحد من المرض ومن الخسارة الاجتماعية الاقتصادية بسبب الملاريا وغيرها من الأمراض المنقولة بالحشرات أو الماء، وذلك من خلال إدخال تحسينات تدريجية على القدرات المحلية والوطنية وتعزيزها.

ويبدو أن حالات الإصابة بالملاريا قد تناقصت خلال العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. ويمكن أن يعزى هذا إلى شيء من التحسن في التدخلات الخاصة بمكافحة الحشرات، وبصفة جزئية إلى تغيرات مناخية أدت إلى قصر مواسم نقل الملاريا نسبيا.

وللعمل على إذكاء الوعي، احتفل في ناميبيا بأسبوع الوعي بالملاريا في ناميبيا، ويوم الملاريا الذي نظّمته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ويوم الملاريا بأفريقيا. ونقوم أيضا بتدريب المدربين الذين يتولون بدورهم تدريب الآخرين على صعيد المناطق والمنشآت. ومن نتائج ذلك أن رصد الأوبئة

أمرا مشجعا. ونلاحظ على سبيل المثال أن ستة بلدان أفريقية فقط تعد في حالة صراع مسلح اليوم، مقارنة بـ ١٦ بلدا كانت في تلك الحالة حين صدر أول تقرير في عام ١٩٩٨. كما ننوه بأن البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية في القارة قد بذلت جهودا جديّة للتعامل مع آفة الصراع بالتشجيع على الدخول في مفاوضات سلام والوساطة لإبرام اتفاقات للسلام. ومن الواضح أن هدفنا هو تخليص أفريقيا تماما من الصراع المسلح.

وقد أنشأ الاتحاد الأفريقي مجلسا للسلام والأمن وهو بصدد إنشاء قوة أفريقية احتياطية لتمكين أفريقيا من الاضطلاع بعمليات سلام فعالة ومن تعزيز الأمن الجماعي. وننوه مع التقدير باستجابة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على نحو إيجابي لحالات الصراع في أفريقيا.

ورغم أن هذه التطورات في مجال صنع السلام وحفظ السلام جديرة بالإشادة، فقد كان التقدم المحرز متواضعا وتنفيذ معظم التوصيات بطيئا. وغني عن القول إنه لا يمكن أن يكون سلام بدون تنمية ولا يمكن أن تكون تنمية بدون سلام. ومن ثم فإن جهود السلام ينبغي أن تسير جنبا إلى جنب مع جهود التنمية الاقتصادية.

كذلك من دواعي القلق لدينا أنه رغم تسوية بعض الصراعات الطويلة الأمد، فهناك تحديات جديدة تهدد السلام والاستقرار، كانتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وعليه فنحن نهيب بالأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يهتما بأفريقيا من أجل بذل جهود جديّة لمساعدتها على تنفيذ الشراكة الجديدة ومجالاتها ذات الأولوية. فلن يتسنى لنا بغير ذلك كفالة السلام الدائم والتنمية المستدامة على القارة الأفريقية.

ويشكل إعلان أبوجا بشأن الحد من انتشار الملاريا في أفريقيا أحد الأعمال الجماعية التي يضطلع بها رؤساء

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يتوجه الوفد الصيني بالشكر للأمين العام على تقريره المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير الموحد الثاني عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي" (A/59/206). ويعرب وفدي عن تقديره للجهد الذي بذل في إعداده.

ويود وفد الصين أن يشكر ممثل قطر على البيان الذي أدلى به نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وقد درس الوفد الصيني بإمعان تقرير الأمين العام. ويسرنا أن ننوه بأن قدرا ملحوظا من التقدم قد تحقق في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وذلك من خلال الجهود الجماعية والفردية التي تبذلها البلدان الأفريقية. وقد اشتركت البلدان الأفريقية في وضع إطار للسياسات القطاعية. وقد نُفذت بعض البرامج والمشاريع المحددة، كما وُضعت قائمة أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفضلا عن ذلك، أُحرز تقدم في مجالات مختلفة من قبيل البنية الأساسية والصحة والتعليم والبيئة والسياحة والزراعة والعلوم والتكنولوجيا والتصنيع.

وفي نفس الوقت، لاحظنا أن أفريقيا ما زالت تواجه مصاعب وتحديات وإكراهات كثيرة في القيام على نحو حقيقي بترسيخ وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولتذليل هذه الصعوبات والاستجابة للتحديات، قدم الأمين العام ثلاث توصيات يؤيدها وفد الصين تأييدا تاما. وأود الآن أن أشاطر الجمعية رأي حكومة بلدي في كيفية مساعدة أفريقيا على تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

أولا، نعتقد أنه على المجتمع الدولي أن يسعى لإيجاد بيئة خارجية اقتصادية ومالية تكون مواتية لتحقيق التنمية في أفريقيا. فليس بوسع أفريقيا أن تنمو بمعزل عن دعم

أظهر تحسنا في عدد من المناطق. بيد أننا نعلم أن هناك الكثير الذي ما زال يلزم عمله.

علاوة على ذلك، فقد تبرع شركاء مختلفون بأكثر من ٤٢ ٠٠٠ ناموسية خلال العام الحالي. وهذه تشمل ٣٦ ٠٠٠ من منظمة الصحة العالمية، و ٧ ٠٠٠ من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والباقي من شركة شل ومصرف أولد ميوتيوال وستاندارد في ناميبيا. وقد تم توزيع معظم هذه الناموسيات على الأمهات الحوامل وعلى الأطفال دون سن الخامسة. وبفضل الاتحاد الأوروبي، تتمتع خدماتنا البرنامجية وخدمات الدعم حاليا بمياكل رئيسية ملائمة، مما يعزز عملنا.

ورغم ثنائنا على جهود الشراكة في مجال الدعوة، نقترح أن يشمل التعاون على الصعيد القطري أيضا التوعية، مما يسهم في الوقاية. ولعدم توافر المنتجات الطبية لارتفاع تكلفتها ليس أمامنا من بديل سوى استخدام الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية.

وكما يشير التقرير، فإن العوامل التي تسهم في انتشار الملائيا متعددة الأبعاد، ومن ثم تستدعي الأخذ باستجابة شاملة. ومما يؤدي لتفاقم الحالة مقاومة المرض لأدوية علاج الملائيا، يضاف إليها عدم إمكانية الحصول على الأدوية المركبة. لذا فإن المشروع التجريبي الذي تعكف منظمة الصحة العالمية على دراسته أمر يتطلع إليه المصابون بالملائيا في أمل. ويلزم أن نركز في علاجنا على الحشرات التي تنقصها المناعة وعلى ما هو متاح على نطاق واسع ومعقول التكلفة في الوقت ذاته.

وندعو المجتمع الدولي إلى المساهمة بسخاء في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملائيا. وهذه المساهمة ضرورية لكي يستكمل الصندوق الجهود التي تبذلها البلدان المتأثرة، ولا سيما الموجودة منها في أفريقيا.

دورا أهم في منع الصراعات في أفريقيا وبناء السلام وحفظ السلام والإعمار بعد انتهاء حالات الصراع وتعزيز تنسيقها وتعاونها مع المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

إن تطوير وتوطيد علاقات الصداقة والتعاون مع البلدان والشعوب الأفريقية ودعم ومساعدة جهودها الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي من ضمن مقومات سياسة الصين الخارجية. وكخطوة مهمة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، قامت الصين والدول الأفريقية بإنشاء منتدى التعاون الصيني الأفريقي. كما أن الصين قامت بمبادلات وتعاون مهمين مع البلدان الأفريقية. وقد وقعت حكومة الصين على اتفاقات إلغاء الديون مع ٣١ دولة أفريقية، وتبلغ قيمة الديون الملغاة ٦٠ في المائة من إجمالي الديون التي أقرضتها الصين. وفي نفس الوقت قررت حكومة الصين أن تعفي بعض السلع المصدرة للصين من طرف البلدان الأقل نمواً في أفريقيا من الرسوم الجمركية.

أخيراً، أود أن أشير إلى أن الحكومة الصينية على استعداد لدعم تنمية أفريقيا وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال منتدى التعاون الصيني الأفريقي وكافة قنوات التعاون الأخرى.

السيد أنايو (كينيا) (تكلم بالانكليزية): إن وفد بلدي يستحسن الطريقة التي تستمرون بها، سيدي الرئيس، في إدارة مداواتنا. وإننا ممتنون للأمين العام على تقريره الموحد الثاني حول التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدعم الدولي لها. كما أننا ننضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم الاتحاد الأفريقي وكذا البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ومساعدة مهمين من جانب المجتمع الدولي، إذ تواجه الدول الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة طيفا كبيرا من التحديات الجسيمة فيما يتعلق بالموارد المالية والتكنولوجيا والديون والتجارة والاستثمار. فبدون نظام اقتصادي ومالي دولي مفتوح ومنصف وديمقراطي وشفاف، سيكون من الصعب على الدول الأفريقية أن تحقق التنمية.

ثانياً، ينبغي الزيادة في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للدول الأفريقية. وقد أشار الأمين العام في تقريره إلى أنه، بالمقارنة بالعام الماضي، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للدول الأفريقية في عام ٢٠٠٣ بنسبة ٣,٩ في المائة. إلا أن ذلك يبقى دون المستوى الذي يطلبه توافق آراء مونتريري وبرنامج عمل مؤتمر بروكسل لصالح البلدان الأقل نمواً خلال العقد ٢٠٠١-٢٠١٠. وبالتالي، ينبغي للمجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص البلدان المتقدمة النمو المانحة، أن تفي بالتزاماتها بالزيادة الكبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية الممنوحة للدول الأفريقية، وبخاصة الدول الأقل نمواً، وأن تحترم ملكيتها وقيادتها فيما يخص استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية.

ثالثاً، ينبغي تعزيز التعاون فيما بين دول الجنوب بشكل فعال بغية تحقيق التنمية المشتركة للبلدان النامية. وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أخذ يصبح مكملاً مهماً للتعاون الإنمائي الدولي ويضطلع بدور جوهري في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وإننا نشاطره الرأي تماماً. ونوجه النداء بصدق إلى الدول النامية بالنهوض بالنظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية والقيام وبالتعاون المثمر فيما بين دول الجنوب.

رابعاً، يشكل منع الصراعات وتسويتها ضماناً مهمة لتحقيق التنمية الأفريقية. وينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي

مسؤولية تنسيق النشاطات الإقليمية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد حضر مؤتمر القمة هذا كل من حكومات إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وبوروندي وتزانيا ورواندا والسودان وموريشيوس وكذا ممثلو السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وكذا بعثات دبلوماسية مختلفة ووكالات الأمم المتحدة.

إن أحد العناصر الأساسية في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هو الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وهذه الأخيرة آلية طوعية مفتوحة أمام كل الدول الأعضاء لتقييم التقدم الذي تم إحرازه في تحسين معايير حقوق الإنسان والحكم السياسي والاقتصادي وإدارة الشركات والديمقراطية من خلال استعراضات دورية. نعتقد أن هذا يشير إلى الجدوية التي ستخترط بها القارة الأفريقية في القضايا الحقيقية للحكم التي تقف في طريق تنميتها.

يسرني القول إن كينيا كانت من بين البلدان الأولى التي انضمت إلى هذه الآلية. ونسجل بارتياح أن ٢٣ بلدا انضمت حاليا إلى الآلية. ففي تموز/يوليه من هذه السنة، قاد غراثا ماتشيل بعثة دعم لتقييم استعداد كينيا وقدرتها على المشاركة في عملية استعراض الأقران. كما تحققت البعثة من درجة مشاركة ذوي المصلحة الأساسيين في العملية الوطنية.

يسعد وفد بلدي أن ينقل أن آلية استعراض الأقران تواصل جذب المشاركة وتحظى بالقبول لدى طيف واسع من ذوي المصلحة في كينيا. إن حكومة بلدي ملتزمة بجعل عملية الاستعراض تشاركية تماما. ومن ثم، فإن السؤال المعد لاستنباط المعلومات من أجل آلية الاستعراض يغطي مصالح متنوعة وطيفا واسعا من المجتمع. وسيضمن هذا أن يترسخ مفهوم التملك وتصور الحكم السياسي والاقتصادي وإدارة الشركات بشكل تام في المجتمع.

إن هدف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يقوم على أساس رؤيا مشتركة: الاعتقاد الراسخ والمشارك بالواجب الملح للقضاء على الفقر في أفريقيا. وهو يرمي إلى وضع البلدان الأفريقية على مسار النمو والتنمية المستدامين، سواء بشكل فردي أو جماعي. كما أنه يرمي لضمان مشاركة بلداننا الأفريقية بنشاط في الاقتصاد العالمي وفي الكيان السياسي.

ويود وفد بلدي أن يذكر بالتزام كينيا بتشجيع النمو السريع والتنمية المستدامة بالقضاء على انتشار الفقر المدقع وإيقاف تمهيش أفريقيا وتعزيز قدرتها على المنافسة وقوتها التفاوضية في إطار العولمة وإعادة السلام والأمن والاستقرار. لذا فقد أدرجت حكومة بلدي ذلك في عملية التخطيط الاقتصادي. وفي هذا الصدد، يعد تنفيذ جدول أعمال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أمرا جوهريا في تحقيق تطلعات كينيا، كما جاءت في استراتيجيتنا للإنعاش الاقتصادي الهادفة لخلق الثروات والتشغيل.

ويتجلى التزام كينيا بالتحدي المتمثل في البداية الجديدة والتوجيه الاستراتيجي الذي جاءت به الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال كونها أنشأت لجنة توجيهية وطنية أوكلت إليها مسؤولية تنسيق مشاركة البلد في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وعلى وجه التحديد تشجيع شراكة حقة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. واللجنة أيضا آلية للانخراط البناء مع الشركاء في التنمية، خصوصا فيما يتعلق بملاءمة تدفقات المساعدة والإجراءات المتعلقة بتنفيذ نشاطات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

كما أوكلت إلى الأمانة، في مؤتمر القمة الثاني للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المعني بشرق أفريقيا، المعقود في كينيا في تشرين الأول/أكتوبر من السنة الماضية،

والوفيات بـ ٣٠ في المائة بين سكان كينيا بحلول ٢٠٠٦ ودعم مستويات محسنة من السيطرة حتى نهاية ٢٠١٠.

ونرحب بإعلان منسق استراتيجية منظمة الصحة العالمية لحملة دحر الملاريا أن التجارب التي أجريت في موزامبيق تشير إلى أن لقاحا ضد الملاريا بدأ يؤتي نتائج واعدة بالخير ومن شأن ذلك أن يكون تقدما كبيرا من أجل مكافحة أحد أكثر الأمراض تدميرا الذي يؤثر على التنمية. نحن ممتنون لشركائنا في التنمية وللصندوق العالمي للأمم المتحدة على دعمه، سواء التكنولوجي أو المالي، في مكافحة الأمراض المعدية.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):

يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره المتعلقين بالبندين اللذين ناقشهما اليوم، وهما البند المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والبند المتعلق بأسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

كما يود وفد بلدي أن ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم الاتحاد الأفريقي وممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يسلط الأمين العام في تقريره المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الضوء على التدابير السياسية والأعمال التي قامت بها البلدان والمؤسسات الأفريقية من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ويعترف بأن البلدان الأفريقية أكدت على الأهمية التي توليها لأولويات هذه الشراكة من خلال أفراد مخصصات مالية لتلك الأولويات، وهو ما يعطي كذلك تعبيرا عمليا لمبدأ الملكية الأفريقية.

وفي الوقت نفسه، يشير الأمين العام إلى الإكراهات والتحديات القاسية التي تواجهها الشراكة. فمن الواضح أنه بالرغم من كل الأعمال والالتزامات من قبل البلدان

وفي هذا الصدد، فإن الحكومة بصدد إقامة مجلس إدارة جديد للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يتكون من ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة للإشراف على الإدارة السلسلة لعملية الاستعراض. ومن المأمول أن يتم تشاطر تجربتنا مع الآلية بين أقران كينيا.

وبينما نرحب بالدعم الذي تم تقديمه لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من قبل الأمم المتحدة ومجموعة الثمانية، نسجل أن الالتزامات إزاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لم تنجز إنجازا تاما. ندعو شركاءنا في التنمية إلى الوفاء بتعهداتهم.

تتسبب الملاريا التي تعد من بين أخطر الأمراض الطفيلية المدارية في العالم في أكبر عدد من الضحايا من أي مرض معد آخر. علاوة على ذلك، فإنها تبقى أول قاتل للأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء، متسببة في موت ما يقارب مليون طفل كل سنة. نسبة وفيات البالغين أقل نسبيا، لكن الهجمات الموهنة المتكررة تقلل نوعية حياة المصابين بشكل مزمن.

ألغت كينيا، باعتبارها بلدا موقعا على إعلان أبوجا بشأن دحر الملاريا في أفريقيا، الضرائب والتعريفات الجمركية المرتبطة بشبكات البعوض المعالج بمبيد حشري. تمت صياغة استراتيجية وطنية للملاريا تركز على تحسين إدارة حالات الملاريا على كل مستويات قطاع الصحة؛ وتقليل خطر الملاريا أثناء الحمل؛ وزيادة استعمال شبكات البعوض المعالج بمبيد حشري وتكنولوجيات مكافحة ناقلات العدوى؛ والتصدي لأوبئة الملاريا.

ختاما، أعيد بناء المجلس الوطني للسيطرة على الملاريا ليصبح لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات. وهذه أداة إدارة سياسية ومالية أكثر فعالية في التماس وتوجيه الاستثمار لدحر الملاريا في كينيا. وتعتمزم الحكومة تخفيض الاعتلال

تعبئة ذلك الدعم. وقد كانت هذه الأفكار، في الواقع، متأصلة في الإعلان وفي القرار الأول المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي اتخذ خلال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

وينبغي ألا يكون مفاجئاً أن وفد بلدي محتار بعض الشيء من الشعور الكامن وراء اللغة المستخدمة في الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/59/206). ويشير التقرير إلى أن أفريقيا "سوف يتعين عليها أن تبذل قصارى جهدها" (نفس المرجع، الفقرة ٧)، لكن التقرير في تناوله لدور شركاء أفريقيا في التنمية، يقول: "يستطيع شركاء أفريقيا في التنمية إعطاء تعبير عملي أوضح لإثبات تأييدهم" (نفس المرجع، الفقرة ٦٨).

ونجد هذا الجانب من التقرير غير مناسب، بالنظر إلى أن من المفترض أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في تعبئة الدعم الدولي، وينبغي ألا تكون هذه الصياغة أكثر إرشادية إزاء دول أفريقيا مما هي عليه إزاء بقية المجتمع الدولي. وينبغي توجيه إجراءات أكثر تحديداً لتناول الحاجات الخاصة لأفريقيا، وهي الحاجات التي جسدها بشكل جيد إعلان الألفية وأوضحها برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بعبارات لا لبس فيها.

وتنتقل إلى بذل جهد قوي من جانب الأمم المتحدة لتوليد دعم دولي لتنفيذ هذه الشراكة، وذلك لمساعدتها على أن تصبح شراكة حقيقية، كما قصد مصمموها ومؤيدوها. وستعقد فعلا قمة آسيوية - أفريقية في إندونيسيا في أيار/مايو ٢٠٠٥ لمزيد من تعزيز الروابط بين المنطقتين دون الإقليميتين. إن مؤتمر المنظمات دون الإقليمية الآسيوية - الأفريقية سيحتفل باليوبيل الذهبي لمؤتمر آسيا - أفريقيا الذي عقد في بانونغ، بإندونيسيا، سنة ١٩٥٥، وأدى، من جملة أمور أخرى، إلى تشكيل حركة عدم الانحياز.

والمؤسسات الأفريقية، يبقى الإكراه الأساسي هو نقص الموارد المالية وغيرها. ومن الواضح أنه لكي تنجح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تحتاج إلى أن تصبح شراكة حقيقية بين أفريقيا وباقي المجتمع الدولي.

وبالرغم من أن تقرير الأمين العام يسلط الضوء على ما قام به المجتمع الدولي، فإنه يخلص إلى أن ذلك ليس كافياً. يجيل التقرير بالتحديد على تحدي تماسك الإجراءات السياسية ويذكر بشكل صحيح أن الهدف سيكون الوصول إلى زيادة المساعدة وفعاليتها وإصلاح السياسات التجارية وتخفيف الديون عن البلدان الأفريقية من قبل الدول المتقدمة النمو. ويسرنا أن نرى الإشارة في الفقرة ٣٦ إلى الحاجة إلى "إدراج تأثير خدمة الديون بشكل أوضح على احتياجات التمويل اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية". (A/59/206، الفقرة ٣٦)

بالنظر إلى أن ذلك يتطابق مع الروح التي تقف خلف إدخال تخفيف الديون ضمن توافق آراء مونتيري ومعاملته كمورد من الموارد للوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية.

ويعتقد وفد بلدي أن تحدي انسجام السياسات لا يمكن أن ينبع بشكل طبيعي إلا من إرادة سياسية واضحة والتزام حازم بالمساعدة والمساهمة في رفاهية أهل أفريقيا. وفي هذا الصدد، يقدر وفد بلدي تشكيل الفريق الاستشاري التابع للأمين العام المعني بالدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. نتطلع إلى تقييمه الفعلي ومدى الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومواءمته مع التوصيات المتعلقة بالأعمال التي ينبغي للمجتمع الدولي القيام بها لتعزيز دعم تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

إن تلك المبادرة الجديدة بالثناء متماشية تماما مع فكرة أن الأمم المتحدة أحد أركان الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأنها تضطلع بدور أساسي في

ويسر وفد بلادي أن يرى هذه الإشارات التي حددها الأمين العام في تقريره عن الوضع في غينيا - بيساو وبوروندي، والدور الذي يلعبه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تناول الحاجات الملحة في البلدين. وكما تشرفت برؤس الفريقين الاستشاريين المخصصين التابعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنيين بغينيا - بيساو وبوروندي، أود أن أؤكد ملاحظة الأمين العام بشأن المرونة والحكمة اللتين أظهرهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تعاملهما مع غينيا - بيساو وبوروندي. إن استجابات مجتمع المانحين للتحديات التي تواجه البلدين لم تكن بعد كافية، ولسوء الحظ، لتوطيد وضع انتعاشهما بعد انتهاء الصراع.

وقد وجد الفريقان الاستشاريان المخصصان التابعان للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجلس الأمن وفريقه العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها شريكاً منفتحاً جداً. وقد دفع ذلك بالهيتين المنصوص عليهما في الميثاق - وهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن - للبحث عن طرق لسد الفجوة بين السلم والتنمية وتناول الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية لإعادة البناء بعد انتهاء الصراعات بصورة مترابطة، وفقاً لولاية كل منهما بموجب الميثاق. وقد بدأ هذا الجهد فعلاً بإعطاء نتائج ايجابية وهو يعد بنتائج مثيرة في المستقبل.

إن وفد بلادي يؤيد استنتاج الأمين العام بأن المجتمع الدولي، لتوطيد السلام والأمن، وإيجاد الظروف المواتية للتنمية المستدامة، يجب أن يضطلع بصورة جادة بمكافحته للفقير في القارة الأفريقية. ولذلك، فإننا نرحب بتأكيد أنه أصبح من الملح الإسراع بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيساد) من خلال الدعم القوي للمجتمع الدولي.

وبشأن مسألة أسباب الصراع وتشجيع السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا يود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره الشامل والكامل (A/59/285). فهو يلقي الضوء بصورة صحيحة على التقدم الذي تم إحرازه في التعامل مع الصراعات والاضطرابات المدنية في القارة، منذ صدور أول تقرير للأمين العام بشأن هذه المسائل في سنة ١٩٩٨ (A/52/871). ويشير الأمين العام إلى كيفية تراجع انتشار الصراعات في القارة الأفريقية خلال السنوات الست الماضية. كما يلقي الضوء على جهود أفريقيا والمجتمع الدولي لتحسين قدرة أفريقيا ليس على التعامل مع منع الصراعات فحسب، ولكن أيضاً على حفظ السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات في القارة.

ويسلم التقرير بأن الاتحاد الأفريقي يضطلع بدور فعال في إدارة الصراعات وتسويتها في القارة الأفريقية من خلال بناء هياكل داخل الاتحاد الأفريقي، مثل مجلس السلام والأمن، والمنظمات دون الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي. ولا يزال تحد قائماً في هذا المجال وهو توضيح العلاقة بين الهياكل الأفريقية وجهودها ودعم المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإن توفير المجتمع الدولي للدعم المعنوي والمادي لصالح الجهود الأفريقية ما زال من الأمور التي لم يتم تناولها.

وثمة تحد هام جدا آخر تم التأكيد عليه في تقرير الأمين العام، هو الحاجة إلى تناول بناء السلم والتنمية بعد انتهاء الصراعات، وتمويل الجهود الرامية إلى استعادة الوضع الطبيعي. إن منح ولايات حفظ السلام المتعددة التخصصات تحرك في الاتجاه الصحيح وهو يمهد الطريق لتوطيد السلم بعد الصراعات. ومن الضروري أن ترى الشعوب مكاسب السلام التي تنجم عن نهاية الصراعات، وأن يتم تمكين سلطات ما بعد الصراعات من تلبية حاجات الناس. وهذا أمر أساسي في الجهود الرامية إلى تجنب الانزلاق مرة أخرى في الصراع والقتال المدنية.

مضى، في قلب سياستنا الإنمائية المشتركة. ومن الطبيعي أن تدرج الجهود الثابتة التي تبذلها فرنسا في ذلك الإطار.

إن أفريقيا والتحديات التي تواجهها هي أيضا على رأس الأولويات الدولية. والمبادئ والأهداف التي تم تعريفها في قمة الألفية ملزمة لنا جميعا في كل مكان، ولكننا نعرف تماما ما هو في كفة الميزان على نحو خاص في أفريقيا. لقد صادق على الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ودعمها المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، وأيضا الإجراءات التي بت فيها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ. كما أن المؤسسات المالية الدولية تقوم بتعزيز أنشطتها في أفريقيا. وفي منظمة التجارة العالمية، تبدأ الدول بفهم خصائص أفريقيا.

وفيما يتعلق بمجموعة الثمانية، فقد سعت طيلة بضعة أعوام لحشد المجتمع الدولي حول مبادرات تعود بالفائدة الرئيسية على الدول الأفريقية. وأحص بالذكر مديونية البلدان الفقيرة، أو المساعدة الإنمائية الرسمية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي جنوا عام ٢٠٠١ وفي كاناناسكيس عام ٢٠٠٢ وفي إيفيان العام الماضي، قدمت مجموعة الثمانية دعمها الكامل لمبادرات الدول الأفريقية، وبطبيعة الحال للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد سلمت الجمعية العامة بتلك المساهمة الإيجابية، وأشار إليها مرة أخرى في هذا العام مؤتمر القمة المعقود في سي آيلاند. ويسر فرنسا أن الرئاسة البريطانية مستقبلا وضعت أفريقيا على رأس أولوياتها.

من بين جميع المنجزات التي حققت في الـ ١٢ شهرا الماضية والتي تتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أود أن أخص بالذكر أربع نقاط معينة.

ويتفق وفد بلدي أيضاً مع المفهوم القائل بضرورة إقامة تعاون أقوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في القارة. ولذلك فإننا نقدر تعليمات الأمين العام للوكالات ذات الصلة وغيرها من عناصر منظومة الأمم المتحدة بالنظر في طرق جديدة للتعاون مع الاتحاد الأفريقي. إن وفد بلدي على اقتناع بأن هذه المؤسسات العالمية ستجد شريكاً في أفريقيا متعاوناً جداً.

السيد دو لا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):

نحن نجتمع اليوم في الجلسة السنوية للجمعية العامة بشأن موضوع أفريقيا. ومن الطبيعي والمرضي أن موضوع أفريقيا ينبغي أن يجد مكاناً خاصاً بين أولويات هيئتنا العالمية في وقت يزداد فيه جدول أعمالها اتساقاً وقوة. إن النقاش الذي يجمعنا تحت إدارتك سيدي، والأنشطة التي نظمت هذا الأسبوع تبين العملية الديناميكية التي أنشأتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي مبادرة للبلدان الأفريقية، والتزامنا المشترك بالمزيد من تعزيز شراكتنا مع أفريقيا.

ويسرنا أن نقول إن السنة الماضية شهدت مبادرات عديدة وأنشطة ملموسة قامت بها في المقام الأول البلدان الأفريقية نفسها، إضافة إلى شركائها ومنظومة الأمم المتحدة. ويوضح تقرير الأمين العام (A/59/206) تلك القرارات والتدابير. ونحننا توصياته على النظر فيها بعمق، وجعلها أكثر اتساقاً وتحديد الأولويات. وفرنسا، من جهتها، عازمة على تنفيذ تلك التوصيات.

لقد ذكرنا على الفور الرئاسة الهولندية للاتحاد

الأوروبي بالتزام الأوروبيين بدعم المشاريع التي حددها الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالسلم والأمن، والحكم الرشيد، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وحماية البيئة. وقد شددت الرئاسة، بحق، على أن أفريقيا تقع، أكثر من أي وقت

هذا الابتكار داخل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وترحب بالتزام الدول الأولى التي تبرعت في هذه الآلية. ونحن نتابع باهتمام الحوار وتبادل الأفكار اللذين يحدثان. علاوة على ذلك، لدينا بعض الخبرة في ذلك النوع من الآليات في الاتحاد الأوروبي وفي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ونذكر ما هو على المحك. إن آلية استعراض الأقران هي أداة الدول الأفريقية. ونعرف أيضا الدور الذي تضطلع به في تعزيز الشراكة بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدول المانحة.

نقطة الثالثة تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. هنا، الجهود كثيرة وهامة. أود أن أشير ببساطة إلى بعض الأولويات التي حددها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتي نؤيدها تأييدا قويا، مع الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، ومجموعة الثماني. تلك الأولويات - التي تعتمد الواحدة على الأخرى والتي نجح الواحدة منها حاسم لنجاح الأخرى - هي مكافحة مرض فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأمراض الرئيسية، والتعليم والعمالة والزراعة والمياه والتصحاح وحماية البيئة، والبنى التحتية، وخصوصا الإقليمية. وتوضح خطط ومشاريع لكل من هذه الأولويات داخل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ ونأمل أن تخطى بالدعم المناسب. إن المساعدة الإنمائية الرسمية الفرنسية قد تبنت هذه الأولويات. وفيما يتعلق بأفريقيا أصبحنا، بطريقة ما، شركاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

نقطة الرابعة والأخيرة تتعلق بتمويل التنمية، الذي هو ضروري لنجاح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدول الأفريقية. ترحب فرنسا بشكل خاص بالزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة. نحن نقدم مساهماتنا: الالتزام ببلوغ ٠,٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في العام ٢٠٠٧ سيتم تحقيقه، وربما

أولا، أحرز تقدم ملموس في تنفيذ مكون السلم والأمن. فقد تم تشييد الهيكل المؤسسي ذي الصلة. وتضطلع لجنة الاتحاد الأفريقي بدور حازم في ذلك الصدد، بتعاون الدول الأعضاء الكامل والمنظمات الإقليمية المعنية. ذلك التقدم ينتج أيضا عن التعاون الرائع بين الأفريقيين وشركائهم. لقد ساهمت فرنسا مساهمة كبيرة في ذلك التعاون من خلال المشاركة في جهود الوقاية وبناء السلم، وتعزيز القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلم، ودعم المنظمات الإقليمية. إن الاتحاد الأوروبي - كما ذكرت رئاسته قبل هنيهة - قد أنشأ مرفقا للسلم تم بالفعل تخصيص مبلغ ٢٥٠ مليون يورو له. إلا أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود. يجب أن يتمكن الاتحاد الأفريقي من الاستفادة من مساعدة يمكن التنبؤ بها على المدى الطويل، ولا تقدم حينما تنشأ الحاجات فقط. إن التنسيق والتكامل فيما بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة والمانحين يجب تحسينهما في هذا المجال.

وأخيرا فإن فرنسا تعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي، بالإضافة إلى تمويل عمليات حفظ السلام، أن يقوم بإيجاد آلة لمساعدة البلدان الخارجة من حالات الأزمة لدفع النفقات التي تتكبدها في الفترة الهشة بين حالة الصراع وحالة ما بعد انتهاء الصراع. وكما نشهد اليوم في بضع دول أفريقية، فإن مثل تلك الاحتياجات كثيرة ومبكرة ومتزامنة. وأخص بالذكر، مثلا، عملية نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، أو استعادة الوظائف الحكومية في الدولة والخدمات العامة الأساسية. لا يمكننا بعد اليوم أن نرتجل الحلول المخصصة، كما نفعل غالبا. ونأمل فرنسا في أن تؤدي المناقشات حول ذلك الموضوع نتائج مثمرة بالسرعة الممكنة.

ثانيا، يجري على نحو تدريجي إنشاء آلية استعراض الأقران وتحويلها إلى واقع ملموس. وطبيعي أن تشجع فرنسا

إضافية ومستقرة، ويمكن التنبؤ بها. إن فرنسا تعمل مع إسبانيا والبرازيل وشيلي، لتحديد خيارات عملية فنيا وواقعية اقتصاديا تمكن من الإفراج عن أموال كبيرة من أجل مكافحة الجوع والفقر.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أنه ستجرى إحاطة إعلامية وحوار عصر اليوم مع ممثلي تلك المجموعة المكونة من أربعة بلدان. وسيشارك السيد لاندو في تلك الجلسة بالنيابة عن فرنسا.

بعد مرور ثلاثة أعوام على إنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تحولت هذه الشراكة إلى الإطار المرجعي الأساسي، وربما الفريد، لتنمية القارة الأفريقية وتمويلها - للدول الأفريقية نفسها، وأيضا لشركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف. إن دعم الشراكة يجب أن يستمر في الإفادة من حشد كامل طاقاتها ويجب أن يصبح مسعى طويل الأجل. لذلك قامت فرنسا بمبادرة إنشاء "منتدى من أجل الشراكة مع أفريقيا". وقد عقد ذلك المنتدى أول اجتماع له في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في باريس، ثم في مابوتو في نيسان/أبريل من هذا العام، والاجتماع الثالث عقد في بداية هذا الشهر في واشنطن. ومن المزمع عقد الاجتماع المقبل في أبوجا العام القادم. ذلك المنتدى سيقوم بدعم الدول الأفريقية والعمل معها في جميع تلك المجالات وقد أثبت بالفعل، من وجهة نظرنا، قيمته.

إن دعم منظومة الأمم المتحدة ضروري. وفي ذلك الصدد، أود أن أثنى على الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام ومستشاره الخاص. تقوم الوكالات المتخصصة بدعم المؤسسات والمنظمات الإقليمية الناشئة. كما تقوم بالتوفيق بين أولوياتها وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. إننا نرحب بجهودها، إلا أنه يجب تكملتها. يجب على الأمم المتحدة، أكثر من أي وقت مضى، أن توجه

قبل ذلك التاريخ. والهدف بعد ذلك هو بلوغ ٧,٠ في المائة في ٢٠١٢ كما أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية. وتشجع فرنسا هذا التحرك على الصعيد العالمي، حيث ٥٠ في المائة على الأقل ينبغي أن تذهب إلى أفريقيا. القارة هي فعلا المستفيدة الرئيسية من جهودنا.

ونواصل أيضا جهود تخفيف الديون. وهنا مرة أخرى سعت فرنسا، من جملة أمور أخرى، إلى المشاركة الكاملة في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. في نادي باريس وفي صندوق النقد الدولي، دعت فرنسا إلى تمديد المبادرة مدة عامين وإلى إجراء مناقشات جادة حول استمرارية الديون وحول مراعاة الصدمات الخارجية. وينبغي أن تؤدي تلك الجهود الآن ثمارها وان تمكنا من الإفراج عن موارد جديدة للتنمية.

في ذلك الصدد، أود أن أذكر أيضا التجارة، من حسن الحظ أن اتفاق جنيف الإطاري أعاد إطلاق جولة الدوحة؛ وقد أدت اقتراحات الاتحاد الأوروبي دورا أساسيا في هذا المجال. وتسوق فرنسا الحجة بأن التنمية تبقى هدف الجولة وبأن جميع الدول النامية يمكنها أن تستفيد حقا من نتائجها. إن الدول الأكثر فقرا - ومعظمها لسوء الطالع من أفريقيا - ينبغي أن تحافظ على حصتها في السوق وأن تعمل على زيادتها وليس العكس. وفي ذلك الصدد، فإن فرنسا والاتحاد الأوروبي قد قاما بتقديم اقتراحات تتعلق بالوصول إلى الأسواق، ودعم صادرات المنتجات الزراعية ومشكلة السلع الضرورية. ونأمل أن ينضم إلينا شركاء آخرون.

أخيرا، مما يسلم به على نحو متزايد أننا بحاجة إلى التقدم على جميع تلك الجبهات، ولكن مثل ذلك التقدم سيبقى غير كاف. وكما لاحظ عدد لا يستهان به من رؤساء الدول أو الحكومات في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، فقد آن الأوان للبحث عن موارد جديدة للتنمية تكون

التي تطرحها النيباد - لكافة الأولويات الملحة التي اتفقت عليها.

يشير التقرير إلى أن العام الماضي قد شهد تقدما في وضع أطر السياسات القطاعية وفي تنفيذ برامج ومشاريع محددة وفي تحديد أهداف الإنفاق على القطاعات المختارة للشراكة الجديدة. ورغم أن بعض القطاعات قد حققت تقدما مثل قطاع النقل وقطاع الطاقة، وقطاع المياه والصرف الصحي، فإننا نلاحظ أن بعض القطاعات الهامة والحيوية مثل التعليم والصحة ما زالت تواجه عقبات وتحديات. كذلك فإن قطاع الزراعة الذي يمثل محور أعمال الشراكة الجديدة، في ضوء اعتماد اقتصاديات الدول الأفريقية عليه، ما زال يواجه مشاكل عدة، فلن تتمكن الكثير من الدول بلوغ هدف تخصيص ١٠ في المائة من موارد ميزانيتها للزراعة في السنوات الخمس القادمة، يضاف إلى ذلك انخفاض نصيب المعونات المخصصة للزراعة على الصعيد الدولي في أفريقيا.

إننا، وإذ نتحدث عن قطاع الزراعة في أفريقيا وما يواجهه من صعوبات وتحديات، لا يمكن أن نغفل العلاقة بين إمكانيات النهوض بذلك القطاع وما تم الاتفاق عليه في مفاوضات التجارة العالمية في أعقاب مؤتمر الدوحة، ومن بين العناصر المهمة في هذا الاتفاق هو ضرورة التزام الدول المتقدمة بخفض وإزالة الدعم على الصادرات الزراعية والبدء في مفاوضات لإلغاء الحواجز أمام تجارة القطن. ويخلص تقرير الأمين العام، وهو ما نود التأكيد عليه، إلى أنه رغم محورية دور الأمم المتحدة في إنجاح مبادرة النيباد، فإنها تواجه تحديات وصعوبات في عملها الداعم للمبادرة أهمها نقص الموارد المالية الإضافية لتمويل البرامج، وهو ما يتطلب اتخاذ الدول المانحة وشركاء التنمية مجموعة من التدابير والإجراءات من أجل إعطاء دفعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا خاصة وأن الدول الأفريقية قد أثبتت عمليا

إجراءاتها نحو دعم السياسات، وتنسيق الأنشطة في الميدان، وحشد المجتمع الدولي، وتسهيل التنظيم المتناسك لعملها، ومتابعة النتائج.

المهمة بالفعل ضخمة. لكن يجب أن نعد أنفسنا وان نبقي على تصميمنا حتى تصبح الالتزامات واقعا ملموسا لمصلحة جميع الذين يعانون. سيكون العام القادم عاما للاحتفال بالذكرى السنوية لإنشاء الأمم المتحدة وأيضا عاما للتنمية، ولذلك من الواضح أن يكون عام أفريقيا. إن اجتماع رؤساء الدول والحكومات هنا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ سيتيح لنا فرصة سانحة لأن نبين للعالم أن الفقر والجوع، والمرض ليست أمورا حتمية، وأن التعاون فيما بين الدول بإمكانه التغلب عليها. لقد انطلقت هذه الحركة. وسنقف إلى جانبكم، سيدي، لكي نضمن نجاحها.

السيد أبو العطا (مصر): يود وفد بلادي بداية

الإعراب عن شكره وتقديره للذين أسهموا في الإعداد لجلسة اليوم لمناقشة موضوعات في غاية الأهمية لأفريقيا وهي التي تمثل جزءا رئيسيا في تناول الأمم المتحدة للقضايا الأفريقية الملحة: مبادرة الشراكة الجديدة مع أفريقيا "نيباد" وأسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا ومكافحة الملاريا.

أود الإشارة أولا إلى تأييدنا لبياني نيجيريا نيابة عن المجموعة الأفريقية وقطر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد شرفت مصر منذ بداية التحرك لإعداد صياغة مبادرة النيباد، مع بعض الدول الأفريقية الشقيقة، في بذل جهد ممكن من أجل أن تأتي المبادرة معبرة عن رؤية أفريقية مستنيرة للتعامل مع القضايا والمشاكل التي تواجه قارتنا وطرح الحلول الملائمة لها. ويرتكز برنامج عمل النيباد على مبدأ الملكية الأفريقية لحاضر ومستقبل شعوب القارة، ومسؤوليتها في التصدي - من خلال الاستراتيجية الشاملة

نود التأكيد مجدداً على أن محور تناول قضية النزاعات في أفريقيا لا يمكن أن يبدأ من أو يتوقف عند العناصر المتعارف عليها لمفهوم "حفظ السلام"، حيث يتعين إيلاء اهتمام خاص بعملية صنع وبناء السلام. وهنا نطالب بالتوصل في إطار الأمم المتحدة إلى رؤية مشتركة حول خطوط عامة للتفاعل مع الآليات الإقليمية الناشئة للإنذار المبكر. كما نطالب بتضمين ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة رؤية واضحة لعناصر بناء السلام، ولا سيما تلك التي ترتبط بعملية تشابك وتتواصل فيها عناصر حفظ وبناء السلام كبرامج نزع أسلحة وتسريح وإعادة تأهيل وإدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية. وهنا تبرز محورية التنسيق الوثيق بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، ولا سيما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع تعزيز آليات التنسيق بين تلك الأجهزة وبرامج الأمم المتحدة المعنية بجوانب الإغاثة والتأهيل والتنمية.

إن التحدي الرئيسي في التعامل مع النزاعات الأفريقية يكمن في سبل التعامل مع مواقف ما بعد النزاع، أو التي تتطلب حزمة متكاملة من برامج المصالحة والتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية المتشابكة. ويقر وفد مصر بأن الأمين العام لمس في تقريره الجوانب العامة في مفهوم بناء السلام الدائم والشامل. إلا أننا يجب أن نؤكد في هذا السياق على أن مدى التقدم في إنجاز مهام بناء هذا السلام الدائم والشامل يتوقف على مدى الالتزام المتواصل الذي يتعين على المجتمع الدولي تقديمه للدول الأفريقية الخارجة من النزاعات من خلال رصد الموارد المالية اللازمة للبناء على التقدم المحرز في المجالين السياسي والأمني.

أخيراً، لقد وصل المجتمع الدولي إلى اقتناع كامل بالخطورة المحدقة التي يمثلها مرض الملاريا وانتشاره في العالم. ليس فقط باعتباره مرضاً يهدد جموعاً كبيرة من البشرية

التزامها بدفع عملية تنفيذ الشراكة الجديدة وذلك بتخصيص اعتمادات مالية لأولويات قطاعية مختارة.

ما زال وفد مصر يؤكد على الدور المحوري لإسهامات الأمم المتحدة في مجال صنع وحفظ وبناء السلام في أفريقيا، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير وحشد الداعمين الفني والمالي الضروريين لبناء وتعزيز القدرات الأفريقية الذاتية الناشئة في هذا المجال. فمن الثابت أن أفريقيا بدأت في اتخاذ خطوات ملموسة على طريق تعزيز ملكيتها لسبل وأساليب التعامل مع بواعث التهديد لأمنها وسلامتها، وهو ما أبرزه تقرير الأمين العام حول "أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا". فمجلس الأمن والسلم بدأ يزاول مهامه بقدر كبير من التمكن والفاعلية، كما تتواصل الجهود الراهنة في القارة في اتجاه تشكيل قوات بديلة قادرة على الانتشار السريع لتسهم في منع تفاقم الصراعات إلى أوضاع إنسانية وأمنية وسياسية تضيف إلى أعباء القارة.

ومع ذلك، نجد أنه ما زال على المجتمع الدولي أن يظهر قدراً من الاهتمام والفاعلية والالتزام بدعم تلك الجهود الأفريقية الذاتية، وهو ما وقف عليه تقرير الأمين العام بصورة واضحة. فقد سمعنا عن مبادرات وتعهدات مشجعة في هذا الاتجاه من قبل مجموعة الدول الصناعية الثماني والاتحاد الأوروبي وغيرها، إلا أننا نطالب بوضع تلك المبادرات والتعهدات حيز التنفيذ الفعلي في أسرع وقت ممكن. ويود وفد مصر هنا التركيز على عنصر الدعم اللوجستي والتدريبي للدول الأفريقية في مجال أداء مهام حفظ السلام، ويطلب بتنسيق ثلاثي وثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والدول المانحة لوضع استراتيجية تنفيذية متكاملة لترجمة الدعم المعنوي والسياسي في العنصرين المشار إليهما إلى واقع ملموس وفق خطة زمنية واضحة.

ونضم صوتنا إلى البيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧.

في ٢٠٠٢، وصلت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا إلى ٢٣,٢٢ بليون دولار. ووفقا للبيانات الأولية، زادت البلدان المتقدمة النمو من مساعدتها الإنمائية الرسمية بنسبة ٣,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. وسلط تقرير الأمين العام الضوء على الحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا. وتتسم المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا بالأهمية للبلدان ذات الدخل المنخفض، لا سيما البلدان الأقل نمواً، ومن بينها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، في جهودها لبلوغ غايات الأهداف الإنمائية للألفية. وتشكل إمكانية زيادة التمويل لمبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون - التي تمخض عنها مؤتمر مجموعة الدول الثماني في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ - تطورا يحظى بالترحيب.

لقد تمسكنا دائما بالرأي بأن أفريقيا خير من يعرف بمشاكلها، وكذلك بالحلول لتلك المشاكل. ودلت البلدان الأفريقية على التزامها بتحقيق التقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن طريق أفراد المخصصات المالية لأولويات قطاعية منتقاة. وتحتاج أفريقيا إلى دعم للحلول التي حددها. وقد سلط الأمين العام الضوء على الحاجة إلى مزيد من الإعراب عن الدعم العملي من جانب شركاء تنمية أفريقيا للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية. وتقتضي الحاجة إلى مبالغ إضافية كبيرة لسد النفقات المبدئية.

إن التزام الهند بتنمية أفريقيا ناتج عن الروابط التاريخية العميقة بين الشعب الهندي والشعوب الأفريقية. فالهند لم تتاجر مع أفريقيا طيلة قرون فحسب، بل تشاطرنا المعاناة من الاستعمار سوية. وأب امتنا، مهاتما غاندي،

باختلاف جنسياتها، وإنما أيضا لأنه مرض اقتصادي واجتماعي وسياسي. فالقارة الأفريقية، التي تنتمي إليها بلادي، والتي تعد أكثر القارات تأثراً بهذا المرض، تنفق قرابة ٤٠ في المائة من إجمالي ميزانيتها الصحية لمكافحة. وتشير التقديرات إلى أن هذا المرض مسؤول عن إبطاء مستوى النمو بنحو ١,٣ في المائة سنويا في هذه القارة.

كل هذه المؤشرات تعكس خطورة التهاون في مكافحة هذه الآفة الخطيرة التي تعيق جهود التنمية وتقتضي على فرص خلق البيئة المناسبة للانطلاق الاقتصادية في أفريقيا. لسنا بأي حال من الأحوال أمام خيار صعب. فالتقديرات تشير إلى أن هذا المرض مسؤول عن أعلى نسبة وفيات في العالم قبل أي مرض غيره. وهو الأمر الذي يضع علينا مسؤوليتين: مسؤولية إنسانية في المقام الأول، إذ أن هذا الأمر يمكن احتواؤه وعلاجه، ومن ثم فلا يمكن للإنسانية أن تتجاهل مسؤولياتها نحو هذا الهدف. أما المسؤولية الثانية فهي سياسية واقتصادية، فليس من الممكن تحقيق الأهداف التنموية والاستقرار السياسي المنشودين في عدد كبير من الدول النامية في ظل استمرار هذا المرض. لذا فإن خيار القضاء على الملاريا ليس صعبا ولكن تنفيذه يبقى التحدي الحقيقي للعمل الجماعي الدولي.

السيد لاهيري (الهند) (تكلم بالانكليزية): نود أن نتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الموحد الثاني عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وعلى تقريره عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. ونشكره أيضا على إحالته التقرير المعنون "٢٠٠١ - ٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا".

لاستخدام تكنولوجيا الفضاء للسماح بالوصول الديمقراطي إلى المصادر والإمكانات.

وقررت الهند تقديم قمر صناعي متكامل وشبكة ألياف ضوئية ولاسلكية لربط ٥٣ بلدا أفريقيا في مجال الخدمات الإلكترونية. وستربط خمس جامعات و ٥٣ مركزا تعليميا و ١٠ مستشفيات عالية التخصص و ٥٣ موقعا نائيا للمرضى في المناطق الريفية. وستبلغ تكاليف التركيب وبدء التشغيل والصيانة لفترة ثلاث سنوات ما يقرب من ٥٠ مليون دولار. والشبكة بكاملها ستكون جاهزة في غضون ثلاث سنوات، وستتمكن جميع الدول المشتركة في الشبكة من جني ثمارها كاملة.

وطورت الهند مشاركات مؤسسية أوثق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأعلنت حكومة الهند عن مساهمة بمقدار ٢٠٠ مليون دولار للمشاركة في مشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، إضافة إلى قروض بشروط ميسرة، بما في ذلك تقديم المنح للتدريب، وتقديم المستشارين وإعداد دراسات جدوى. وإعطاء زخم أكبر لعلاقات الهند مع غرب أفريقيا أنشئت مجموعة جديدة تدعى الفريق ٩ - النهج التقني - الاقتصادي لحركة أفريقيا - الهند. وكرمز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يرمي الفريق - ٩ إلى نقل التكنولوجيا إلى بلدان غرب أفريقيا، بما في ذلك تشاطر شتى أنواع الخبرة والموارد الفكرية والمادية، فضلا عن الفرص الاقتصادية من أجل النهوض بالرفاهية والنمو وازدهار الشعب. وسيدخل في ذلك أيضاً توفير الفرص للتعليم والتدريب في القطاعات الحرجة.

وقد تغيرت الصورة المظلمة للصراع المسلح والحروب الأهلية في أفريقيا بشكل ملحوظ وإيجابي على

استمد إلهامه الأول من قارة أفريقيا في نضال الهند من أجل الحرية. ونظل اليوم، كما كنا في الماضي، ملتزمين بالعمل سوية مع البلدان الأفريقية كشركاء من أجل تحقيق تقدم ورفاهية شعوب أفريقيا، وكذلك من أجل تعزيز قوى الديمقراطية والاستقرار.

وانعكس التزامنا بتنمية أفريقيا من خلال المساهمات الملموسة في عدد من المجالات. فقد ساهم الجنود الهنود في الأمن الأفريقي عن طريق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وساهمت الهند في مجال تنمية الموارد البشرية عن طريق تدريب الأفراد وتقديم الخبراء للعديد من البلدان الأفريقية. ووسعت الهند من نطاق تعاونها مع العديد من البلدان على شكل تجهيزات الحبوب الغذائية والسكر والأدوية، بما فيها مضادات الفيروس العكوس لمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وجهزت الهند ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ طن من المساعدات الغذائية العام الماضي إلى الدول الأفريقية المتضررة بشدة من الجفاف. وإن التعاون بين الهند وأفريقيا يغطي اليوم جوانب متنوعة، تتراوح بين تطوير البنية التحتية، مثل مد خطوط سكك الحديد، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

واقترحت الهند إنشاء مشروع لشبكة اتصالات - للاتصال الإلكتروني والاتصال المعاري - بين الأمم الأفريقية، لتيسير ربط الشبكات الاقتصادية للمنطقة. ولبلوغ ذلك الهدف، يتم وضع برنامج لربط جميع أمم الاتحاد الأفريقي الـ ٥٣ عن طريق قمر صناعي وشبكة ألياف ضوئية. وبصرف النظر عن توفير اتصالات وشبكة ربط فعالة بين الأمم، فإن الشبكة نفسها ستقدم التعليم عن بعد والطب عن بعد والحكم عن بعد والتجارة عن بعد والإعلام ورسم الخرائط وخدمات الأرصاد الجوي. وستربط هذه الشبكة المناطق الريفية بالاتحاد الأفريقي - وهذه طريقة فعالة

ومما يؤسف له أن عدة مناطق في العالم، ولا سيما أجزاء كثيرة من أفريقيا، لا تزال منكوبة بالمalaria حتى بعد حملة عمرها يقرب من قرن على المرض المذكور الذي يقتل ما يزيد على مليون شخص في السنة، منهم ٧٠٠ ٠٠٠ من الأطفال.

ويزيد من صعوبة الحرب على المalaria ظهور سلالات من المرض لديها مناعة ضد الأدوية والمبيدات الحشرية المضادة للمalaria وذات التكلفة المعقولة. وقد بلغت هذه المقاومة الآن في أفريقيا مستويات لا يمكن قبولها، كما انتشرت سلالة من المalaria المقاومة للأدوية المركبة على نطاق واسع في جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية.

والأمراض من قبيل المalaria وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تشل قدرة القوى العاملة، وتخفض الإنتاجية الاقتصادية وتحد من الإنتاج. وفي البلدان الأفريقية، يقدر أن الإصابة بالمalaria مسؤولة عن إبطاء عجلة النمو الاقتصادي بنحو ١,٣ في المائة سنوية. وفي المناطق الريفية، حيث يتزامن موسم نقل المalaria عادة مع موسم الزرع أو الحصاد، يفرض هذا عبئاً مزدوجاً على الفقراء، فهم لا يفقدون أجورهم فحسب، بل يحتاجون إلى إنفاق مواردهم الضئيلة على العلاج الطبي والرعاية الصحية. ولا ضرورة للمعانة الإنسانية والخسارة الاقتصادية الناجمتين عن المalaria، لأن هذا المرض يمكن الوقاية منه وعلاجه وشفاءه.

ورغم أن الاستثمارات المالية قد ازدادت بسرعة خلال السنوات القليلة الماضية، لا يتوافر في الوقت الراهن سوى نحو ربع المبلغ اللازم لمكافحة المalaria بفعالية في أفريقيا وحدها. وهناك ضرورة حتمية لتخصيص موارد كافية في سياق الأهداف الإنمائية للألفية التي يتعين تحقيقها من جانب البلدان المتضررة.

مدى السنوات الست الماضية. ونشاط الدول الأفريقية شعورها بالارتياح والتفاؤل إزاء هذا التطور، ونشعر بالارتياح خاصة لما أشار إليه الأمين العام من أن معظم البلدان الأفريقية اليوم تتمتع بأوضاع سياسية مستقرة نسبياً، وتحكمها نظم منتخبة ديمقراطياً، وتركز جهودها على التعمير الاقتصادي وعلى مكافحة الفقر والتخلف.

وتعاطف مع ضرورة الحصول على عوائد فورية للسلام في مرحلة الانتعاش بعد انتهاء الصراع، مما يؤدي إلى تقدير أفضل للمزايا المترتبة على السلام. ويساورنا القلق لذلك لما نلاحظه من بطء التقدم المحرز في الحد من الفقر، رغم الجهد الكبير الذي تبذله البلدان الأفريقية لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وهيئة مناخ يمكن من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وتشكل الأوضاع المتدهورة بالنسبة للشباب من جراء ارتفاع معدل البطالة خطراً محتملاً على السلام والاستقرار. ولتوطيد المكاسب التي تتحقق خلال الفترة التالية لانتهاء الصراع مباشرة يلزم مواجهة هذه التحديات بصورة عاجلة.

وقد أسهم المرفق التمويلي الذي أنشأته مجموعة الثلاثة، الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، على هامش الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، بمثابة مبادرة مكاملة للجهود الأخرى الجاري بذلها من جانب المجتمع الدولي لمكافحة الفقر والجوع، إسهامه الخاص ببدء أول مشروع يموله صندوق المجموعة دعماً لتطوير الزراعة وتربية الماشية في غينيا - بيساو. ويشمل هذا المشروع أنشطة ترمي إلى استئصال شأفة الفقر والجوع، مساهمة في تخفيف الأهداف الإنمائية للألفية. وهكذا بدأ مرفق المجموعة إسهامه في أفريقيا وفي تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب.

عمليات التكامل، أو الاتصالات بين المجتمعات السكانية التي تقيم في المناطق الحدودية.

ولم يتراكم لدى أفريقيا عدد كبير للغاية من المشاكل فحسب، بل نجحت أيضاً في تعبئة إمكانيات متناسبة معها من التعاون الدولي من أجل حل تلك المشاكل. ومن الأهمية بمكان أن يُستفاد من هذه الإمكانيات استفادة فعالة وفي الوقت المناسب.

وقد أخذ تنفيذ الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في التسارع. ومن دواعي سرورنا أن ننوه بتصميم الشعوب الأفريقية على السعي لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة والاستعداد لتقديم كل دعم ممكن من جانب المجتمع الدولي وشركاء أفريقيا في التنمية المتعددي الأطراف والثنائيين. ونرى أن الشراكة الجديدة آلية فعالة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ربوع القارة.

ونحيط علماً بتوصيات الأمين العام في تقريره (A/59/285) الموجهة إلى شركاء البلدان الأفريقية حول ضرورة تحقيق الاتساق الضروري إلى حد كبير في سياساتها الخاصة بالتجارة والمساعدة والديون، وندعو للتنسيق بين المبادرات الحالية المتعلقة بأفريقيا، التي ينبغي أن ترمي إلى تعبئة الجهود دعماً لتنفيذ الشراكة الجديدة.

وتقدم روسيا بوصفها عضواً في مجموعة الثمانية إسهامها الملموس الخاص بها في تنفيذ القرارات التي اتخذتها المجموعة دعماً للشراكة الجديدة في آخر مؤتمر قمة عقدته، والتدابير المصممة للتغلب على أكثر مشاكل البلدان النامية إلحاحاً، وخاصة في أفريقيا.

وتواصل روسيا التركيز في مساعداتها لأفريقيا على مجالات مهمة للقارة كالإعفاء من الديون في إطار مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وخلال الفترة من

السيد تشولكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): يرى الاتحاد الروسي أن تعزيز الاستقرار في القارة الأفريقية جزء لا يتجزأ من الجهد الذي يبذله المجتمع الدولي برعاية الأمم المتحدة لإقامة نظام عالمي لمكافحة التهديدات والتحديات الجديدة. ولن نستطيع تحقيق تطور متناغم في العلاقات الدولية إذا ما ظلت أفريقيا، وهي من أكبر المجتمعات الدولية، عرضة لاهتزازات شديدة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعربي.

ويسرنا أن ننوه بالجهود الجديدة التي تبذلها البلدان والمنظمات الإقليمية في أفريقيا لتسوية الصراعات بالتشجيع على إجراء محادثات السلام وإبرام اتفاقات السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وكوت ديفوار وليبيريا والسودان وإثيوبيا وإريتريا.

ونؤيد النهج الجديد الذي تأخذ به الأمم المتحدة في ممارستها حفظ السلام لكفالة التفاعل عن كثب فيما بين بعثات الأمم المتحدة العاملة في الدول الأفريقية المتجاورة. ومن المهم ضمان التنسيق في هذا العمل. بيد أننا ينبغي أن نلزم جانب الحرص، وينبغي أن تستند أنشطة قوات الأمم المتحدة المنسقة إلى مبدأ الاحترام الكامل لسيادة فرادى الدول وألا تتجاوز الولايات المحددة لكل بعثة.

ونرحب بالمقترحات المتعلقة بتعزيز الحدود الوطنية للدول الأفريقية. وقد أشار الوفد الروسي في مناسبات عديدة إلى أنه ينبغي اتخاذ تدابير محددة على الحدود لمكافحة ظواهر خطيرة من قبيل تسرب الصراعات عبر الحدود، وتحركات الجماعات المسلحة غير القانونية والمرترقة والجنود الأطفال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والصادرات غير المشروعة من الموارد الطبيعية. ويجب ألا يعرض هذا للخطر الاتصالات والتجارة والتعاون الاقتصادي بين الدول، أو

برنامج الأغذية العالمي. كما قدمنا إسهاماً طوعياً بقيمة مليوني دولار في ميزانية مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين لحساب تمويل العمليات الإنسانية في أفريقيا.

وإدراكاً منا للمشاكل الملحة المتصلة بانتشار الملاريا في أفريقيا وآثارها السلبية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة، فإننا ندعم الجهود الدؤوبة للأمم المتحدة للاضطلاع ببرامج تستهدف القضاء على ذلك المرض. ولذلك، تشكل مختلف أنواع المساعدة المقدمة في مجال الصحة عنصراً هاماً في مساعدتنا للقارة الأفريقية. فمن إجمالي ٢٠ مليون دولار تعهدت روسيا بتقديمها إلى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل الرئوي والملاريا خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، صُرفَ مبلغ ٧,٥ مليون دولار حتى الآن. واستجابة لنداء مجموعة الشركاء الثمانية، انضمت روسيا إلى المبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال، وقُدِّمَ إلى منظمة الصحة العالمية حتى الآن ٣ ملايين دولار لتنفيذ تلك المبادرة.

وختاماً، أود أن أشير إلى أن القارة الأفريقية ما زالت تواجه مشاكل عديدة، بما في ذلك في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. إلا أن التزام البلدان الأفريقية بتنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، يتطلب منا جميعاً أن نظهر التضامن مع شعوب القارة. وروسيا تنوي مواصلة الإسهام بشكل فعال في الجهود المشتركة لتحقيق التنمية في الدول الأفريقية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

١٩٩٨-٢٠٠٣ ألغينا ديوناً على البلدان الأفريقية مجموعها نحو ١١,٣ بليون دولار. وتم في عام ٢٠٠٣ التوقيع على اتفاقات حكومية دولية لتسوية ديون عدد من الدول الأفريقية. كما تسهم روسيا إسهاماً كبيراً في الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ويمنح الاتحاد الروسي تفضيلات تجارية لـ ٥٠ بلداً من البلدان الأفريقية، منها ٢٩ من أقل البلدان نمواً، تتمتع صادراتها لروسيا بالإعفاء من الرسوم الجمركية. وتم استيراد جميع السلع التي استوردتها روسيا من أفريقيا خلال عام ٢٠٠٣ في إطار نظام التفضيلات.

ونعطي الأولوية للتدريب المهني في سياق المساعدات التي تقدمها روسيا إلى الدول الأفريقية في المجال التعليمي. وخلال السنة الحالية وحدها، قدمت روسيا أكثر من ٧٠٠ منحة من منح التعليم العام إلى البلدان الأفريقية. ولأول مرة، امتد التعاون في هذا المجال ليشمل تدريب العاملين في المنظمات دون الإقليمية، وخاصة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وما فتئت روسيا تقدم المساعدة في تدريب العاملين في مجال العمليات الإنسانية. وقام مركز الفنون التطبيقية في مدينة كافومو، رواندا، الذي أنشأته وزارة الطوارئ الروسية - وهو مشروع استثمرت فيه روسيا ما يربو على مليون دولار - بتدريب أكثر من ٢٠٠ ١ سائق وميكانيكي، إلى جانب تدريب فرق احترافية للبحث والإنقاذ. وهذا المركز يخضع الآن لسلطة الشعب الرواندي.

وتواصل روسيا تقديم المساعدة المستهدفة للإغاثة من الكوارث الإنسانية إلى البلدان الأفريقية. وخلال السنتين الماضيتين، قدمت روسيا تلك المساعدة إلى إثيوبيا وإريتريا والجزائر والمغرب. وفي العام الماضي، قدمت روسيا مساعدة غذائية طارئة بما قيمته مليون دولار إلى أنغولا من خلال